الفصل الثالث
مأساة العراق

obeikandl.com

obeikandl.com

(أ) موقف دول الخليج من القضية العراقية

ستظل معاناة دول الخليج لسببين الأول يتعلق بالجغرافيا السياسية وأبرز مظاهرها العراق وما يمثله للخليج من تحد سياسى وأمنى حتى يمكن القول أن العراق من أهم العوامل المؤثرة على الخليج ودوله، والسبب الثانى يتصل بوجود البترول ووزن الخليج البترولى فى مجال الاحتياطى من الإنتاج، وهو أمر جعل الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة تضع البترول وأمن دوله فى الخليج واستقرارها من أولويات سياستها الخارجية بشكل دائم منذ الحرب العالمية الثانية.

وإذا كان العراق عاملاً حاسماً فى سياسات الخليج منذ رحيل بريطانيا عن المنطقة عام ١٩٧١، فإن بدائل الأمن فى الخليج منذ ذلك الوقت التى حلت محل الوجود العسكرى البريطانى كانت تضع العراق دائماً فى حسبانها، حيث كان العراق يطمح فى أن يحل محل بريطانيا، بينما نصبت واشنطن إيران الشاه والسعودية لحراسة أمن الخليج ضد الاتحاد السوفيتى وطموحاته صوب المياه الدافئة وللتأكيد على أن المصالح البترولية الغربية تتمتع بدرجة من الاستقرار والأمان. وباختصار، يمكن القول أن الخليج هو ساحة الصراع بين العراق وإيران، ومغامرات العراق العربية حيث قيدت الجغرافيا السياسية حركته بسبب وجود إيران وتركيا شرقه وشماله، فتطلع إلى دور عربى بالتحالف مع الولايات المتحدة، فقاد الصراع الوهمى ضد مصر عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ثم انخرط فى حرب ضد إيران بتشجيع أمريكى، ثم غزو الكويت فى إطار لعبة غامضة مع الولايات المتحدة انتهت بالتواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة لحراسة الخليج ضد العراق، وخضع العراق لأوسع جزاءات فرضتها الأمم المتحدة فى تاريخها بعد أن تم تقليم أظافره العسكرية من خلال التحالف العسكرى الدولى الذى شاركت فيه دول الخليج ودول عربية أخرى. وأخيراً انتهى الأمر بإحتلال الولايات المتحدة للعراق منذ ٢٠٠٣/٤/٩.

obeikandl.com

تهدف هذه الورقة الموجزة إلى تحليل مواقف دول مجلس التعاون الست من مأساة العراق منذ غزوه من جوانبها المختلفة.

لابد أن نقرر إبتداءا أن أعضاء مجلس التعاون يشتركون في مواقف ذات صياغات عامة، ولكن لكل دولة نظرة ومصلحة في مواقف معينة لا يشاطرها فيها غيرها، ولكن يحكم مواقفها جميعاً حد أدنى معلن هو الحرص على سلامة العراق واستقراره، وحد أقصى هو عدم مناهضة السياسة الأمريكية في العراق. فإذا افترضنا أن الولايات المتحدة نفسها تعلن نفس موقف أعضاء مجلس التعاون وهو الحرص على وحدة العراق وسلامة أراضيه، يصبح الانسجام النظرى واضحاً بين الحدين الأدنى والأقصى في مواقف أعضاء المجلس. والطريف أن هذه المواقف هي التي تعلنها دول المجلس في بياناتها في القمم الخليجية وفي اجتماعات وزراء الخارجية، كما تعلن هذه الدول نفسها نفس المواقف بشكل فردى في كل المناسبات خاصة في إطار الأمم المتحدة والجامعة العربية، وهذا الوضع يجعل الاعتماد على هذا الجانب الرسمي الشكلي عبثاً بحثياً، ولا مفر من تحليل مواقف هذه الدول استناداً إلى منهج افتراض المصلحة على ضوء أوضاع الدول الست في هذه المعادلة الصعبة.

ولتبسيط عرض الموضوع، فإننا سوف نناقش هذه المواقف من قضايا المشهد العراقي بشكل أكثر تفصيلاً، لكننا يجب أن نشير إلى أن دول الخليج شعرت بالقلق من مقدمات الغزو لأنها كانت جزءاً من هذا المسرح، فالقوات الأمريكية يتم حشدها في قطر والسعودية والكويت والبحرين، واختيرت قطر مقراً لقيادة القوات الأمريكية، كما اختيرت الكويت لكي تزحف منها القوات الأمريكية إلى العراق، وكان يؤمل أن تطبق القوات الأمريكية من شمال العراق عبر الأراضي التركية، ولكن تعثر التفاهم مع تركيا حرم القوات الأمريكية من الشق الثاني من الكماشة. من ناحية أخرى، أن استمرار الحشد الأمريكي رافقه تصريحات أمريكية متتالية عن تسخين المناخ السياسي، وتحدثت هذه التصريحات عن الخطط الأمريكية للغزو

مما رفع درجة التوتر فى المنطقة ولدى الشعوب العربية، وحتى تبرئ هذه الدول نفسها من تهمة التواطؤ مع الولايات المتحدة ضد العراق، فإن هذه الدول شنت حملة منسقة ضد الرئيس السابق صدام حسين وحملته مسئولية تعريض بلاده للخطر، ووجدت فى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢ فرصة للضغط على العراق حتى يقبل بمهمة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل. ويبدو أن أعضاء مجلس التعاون بشكل ما كانت تتمنى أن يؤدى التفتيش إلى براءة العراق وأن يقف الأمر عند هذا الحد حتى لا يؤدى الغزو إلى ضغوط شعبية ونفسية على حكومات الخليج[١]، خاصة وأن غزو أفغانستان قد أشعل مشاعر الشعوب الإسلامية وتحديها للمقولات الأمريكية. وزاد الأمر تعقيداً أن واشنطن اتهمت السعودية بوضوح عن المساهمة فى أحداث ١١ سبتمبر ثم عادت فاتهمت بعض السعوديين ولكنها لم تسحب إشاراتها حول تورط الحكومة أو على الأقل بعض أفراد الأسرة الحاكمة السعودية. وعلى أية حال، فإن دول الخليج التى أكدت فى بيانات وزراء الخارجية الخليجيين وفى قمة شرم الشيخ فى أول مارس ٢٠٠٣ وسط نُذر الغزو أنها لا تؤيد الغزو، ولما لم يكن بوسعها أن تمنع واشنطن من استخدام أراضيها لغزو العراق فقد أعلنت هذه الدول جميعاً أنها لن تشارك بقوات فى الغزو، وهذا لافت للنظر لأنها شعرت أنها يجب أن تعلن موقفاً وأخف هذه المواقف إقناعها واشنطن بأن استخدام أراضيها جنباً إلى جنب مع مشاركة واشنطن بقوات فى الغزو سوف يعرض هذه الدول لنقمة الشعوب العربية. وكان واضحاً لدى هذه الدول الفارق بين تحرير الكويت من الإحتلال العراقى الذى تطلب مشاركة قوات درع الجزيرة، وبين غزو العراق مساندة لمخطط أمريكى ليس لدول الخليج مصلحة فيه[٢]، فى وقت بدا فيه العراق مطيعاً لقرار مجلس الأمن ومتعاوناً معه فى التفتيش، خاصة بعد أن تواردت تقارير المفتشيين إلى مجلس الأمن حتى فبراير ٢٠٠٣ التى تؤكد براءة العراق من اتهامه بحيازة أسلحة الدمار الشامل[٣] تلك كانت الخلفية العامة لظروف الغزو ومواقف دول المجلس من هذه القضية.

أولاً: الغزو والاحتلال:

طوال الأيام من ١٩ مارس حتى ٩ أبريل قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بقصف مكثف للعراق انتهى بالغزو والإعلان الرسمى عن وقف العمليات العسكرية، وكانت مشاهد ضرب العراق وصمود القوات العراقية واستعراض القوة الأمريكية بشكل مستفز وارتفاع نبرة التواجد السياسى الصهيونى والحث على الغزو[٤] ونهب ثروات العراق الأثرية والبربرية الهائلة التى مارستها القوات الأمريكية فى تدمير العراق كل ذلك كان مثيراً للشعوب فى الخليج والمنطقة، ولذلك ترافقت هذه المشاهد مع الخط الجديد فى مواقف هذه الدول لامتصاص النقمة وهو التركيز على مسئولية صدام وحق الشعب العراقى فى أن يتحرر من نظامه وتفهم دوافع الغزو لصالح الشعب العراقى[٥]. يجب الإشارة إلى أن موقف الكويت كان أكثر وضوحاً فى إظهار الارتياح لقصف العراق وتشجيع إسقاط النظام، وسبب ذلك واضحاً أيضاً لأن النظام الذى ابتلع الكويت قبل ١٣ عاما وأن النقمة عليه لم تمحها هذه النوات خاصة وأن صدام حسين لم يظهر موقفاً واضحاً يتسم بالتوبة عن خطيئته فى غزوه للكويت وتنكيله بالشعب الكويتى. غير أنه فى غمرة أحداث الغزو خلطت الكويت بين صدام حسين كنظام، وبين العراق كدولة، ولكن خطها السياسى والإعلامى شدد على أن إسقاط النظام شرط ضرورى لمصلحة العراق.

ساعد على تبرير هذا الخط العام فى الموقف الخليجى ذلك الاستقبال السلبى لاقتراح الإمارات فى قمة شرم الشيخ بأنه إذا كان صدام هو المشكلة فيمكن أن يخرج لاجئاً إنقاذاً للشعب العراقى. كانت المبادرة على الأقل من الناحية الشكلية تعتمد على منطق لم تثبت صحته وهو أن صدام حسين هو المشكلة وأن خروجه وفق الإنذار الأمريكى يمنع غزو العراق، لأن هذا الغزو كان مقرراً ولم يكن ممكناً وقفه[٦].

فإذا كانت دول الخليج قد بررت الغزو، فإنها لم تبرر النهب والتدمير والإبادة التى رافقت الغزو[٧]. أما الإحتلال فيبدو أن دول الخليج قد تفهمت التبرير الأمريكى

وهو أن الإحتلال ضرورى للقضاء على فلول النظام السابق، ولإقامة نظام ديمقراطى فى العراق وتخليص العراق تماماً من ماضيه، وميلاد عراق جديد قادر على التعاون مع جيرانه، واندماج العراق الجديد فى منظومة جديدة لأمن الخليج[٨].

والحق أن بيانات مجلس التعاون ومواقف الدول الأعضاء فرادى بشأن الإحتلال قد أغفلت هذه الحقيقة وبدأت تركز على صيغة عامة هى استقرار العراق ووحدته وسلامة أراضيه، حتى وهى ترى الولايات المتحدة تعمل بكل همة لتقسيم العراق وضرب طوائفه. وإذا كان منطقياً أن نفترض أن دول الخليج تأمل فى رحيل القوات الأمريكية إلا أن بعضها خاصة الكويت يرى فى الإحتلال ضماناً لأمنها ولاستقرار العراق.

ثانيا: مجلس الحكم الانتقالى والحكومة المؤقتة:

أبدت بعض دول المجلس تحفظاً فرديا فى البداية إزاء مجلس الحكم الانتقالى وسبب ذلك هو أنه صنيعة الإحتلال وأن المناخ العربى لم يكن مرحباً به، ووجه بمعارضة عربية للاعتراف به، وتحفظت عليه الجامعة العربية صراحة. ومع ذلك عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ فى ٢٠٠٣/٨/١٤ صورت الولايات المتحدة هذا القرار على أنه اعتراف من المنظمة الدولية لمجلس الحكم الانتقالى وهو غير صحيح لأن قرار المجلس رحب فقط بقيام المجلس العراقى. وقد رحب المجلس الوزارى الخليجى بالقرار وبالمجلس واعتبرت تشكيله خطوة إيجابية تحقق طموحات كافة أبناء الشعب العراقى[٩]. أما الحكومة المؤقتة فقد لاقيت ترحيباً وتشجيعاً وتعاوناً من جانب دول المجلس منذ البداية[١٠] مما يسعد واشنطن ويجلب رضاها عن هذه الدول. استند دول المجلس إلى القبول الأسرع نسبياً لهذه الحكومة لدى الدول العربية الأخرى، كما استندت إلى أن الحكومة تسد الفراغ السياسى وتسلم السلطة من الإحتلال. فصورت دول المجلس مساندة هذه الحكومة على أنه مساندة للاستقلال ودعم الاستقرار فى مواجهة الفوضى والإرهاب فى العراق،

obeikandl.com

وافترضت أن هذه الحكومة يجب أن تنجح خلال المرحلة الانتقالية فى الانتقال بالعراق من حالة الفوضى إلى مرحلة الاستقرار الأمنى والسياسى.

ولم يكن موقف دول المجلس واضحاً إزاء الخطوات الأمريكية التى اتخذها بريمر فى العراق وهى حل الجيش ووزارة الخارجية وبقية الوزارات عدا النفط وتسريح كوادر البعث فى دوائر الحكومة وتؤيد دول الخليج بالطبع إجراء الانتخابات فى العراق.

ولكن دول المجلس التى لم تؤيد صراحة الغزو والإحتلال ظلت تلح فى مواقفها على ضرورة توسيع دور الأمم المتحدة[١١]، وهذه إشارة إلى رغبتها فى أن تحل المنظمة الدولية محل الإحتلال الأمريكى فى العراق، وإن كانت الكويت لا تشاطر الدول الأخرى تماماً فى ذلك.

ثالثا: المقاومة العراقية:

لم يظهر مصطلح المقاومة العراقية مطلقاً فى أية مواقف أو بيانات خليجية، وتتخذ دول المجلس موقفاً مشابهاً للموقف الأمريكى الذى يركز على ضرورة القضاء على الفوضى والإرهاب فى العراق[١٢].

وقد شددت دول الخليج على ضرورة منع تسلل عناصر أجنبية من الحدود العراقية السورية وغيرها، وعبرت عن مواقفها فى هذا الصدد بشكل أخص خلال اجتماعات دول الجوار للعراق. تشجع هذه الدول إنشاء جيش وشرطة عراقية.

أما موقف دول الخليج من العمليات الأمريكية فى العراق ضد المقاومة وضد جيش الصدر والمدن العراقية المقدسة لدى الشيعة فليس معلناً أو واضحاً، ويبدو أن هذه الدول تدرك أن العمليات ضد الشيعة هى جزء من الصراع فى صفوف الشيعة بين مقتضى الصدر والسيستانى، ولذلك تعتبر هذه الدول أن هذه العمليات جزء من محاولات القضاء على الفوضى فى العراق تمهيداً لنجاح العملية السياسية. وقد

طالبت واشنطن فى ٢٠٠٤/٤/١٨ دعماً خليجياً لتهدئة السُنة العراقيين حسبما صرح ريتشارد ارميتاج فى ٢٠٠٤/٤/١٥ أثناء جولته فى الخليج.

على الجانب الآخر، أدانت بيانات مجلس التعاون أعمال الإرهاب فى العراق خاصة خطف وقتل الرهائن، ولكن موقف الشركات الخليجية العاملة فى العراق قد اختلف فيما بينها بالنسبة للاستجابة لطلبات الخاطفين أو إغفالها.

من ناحية ثالثة، أعلنت السعودية ربما استجابة للضغوط الأمريكية عن عزمها على تمويل وتشجيع إرسال قوات إسلامية لحفظ السلام فى العراق. ومن الواضح أن دول الخليج فى مسألة إرسال قوات فى هذه المرحلة تتجاذبها اعتباران، الأول المساندة فى تهدئة الساحة العراقية ونشر الاستقرار، والثانى ألا يكون هذا العمل من شأنه مساندة الإحتلال وديمومته. ولكن أمين عام المجلس صرح بأن إرسال قوات من دول الخليج غير وارد.

ويبدو أن دول الخليج تتفهم خطورة الأوضاع فى العراق مما لا يسمح بعمل أى قوات، وربما تفضل أن تكون الأمم المتحدة هى مظلة هذه القوات[٣].

رابعا: اعادة اعمار العراق:

تحمست دول الخليج كثيراً لإعادة إعمار العراق وحضرت كافة المؤتمرات الداعية إلى ذلك، بل وأعلنت عن تعهدات بإسهامات محددة فى إعادة الإعمار، لكن الوضع الأمنى فى العراق يعرقل هذه الإسهامات، غير أنه من الملاحظ أن قرارات مجلس التعاون القمة والوزارى لم تتطرق إلى بحث مسألة إعادة إعمار العراق ولم تشر إليها.

obeikandi.com

(١) انظر الفقرة ثانيا: القضايا السياسية من البيان الصحفى للدورة السادسة والثمانيين للمجلس الوزارى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ٢ – ٣ مارس ٢٠٠٣ بالدوحة وقد لوحظ أن الفقرة الخاصة بالتفتيش قد تم ربطها بتفيذ القرارات الأخرى خاصة ما يتعلق بالأسرى الكويتيين والممتلكات والوثائق والأرشيف الوطنى والسجلات الرسمية الكويتية وشددت هذه الفقرة على ضرورة تهيئة الظروف والأسباب وبذل كل ما أمكن من جهود مكثفة لتجنب حرب محتملة مدمرة على العراق، مع الترحيب بقبول العراق غير المشروط تنفيذ القرار وتعاونه والتأكيد على احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

(٢) من الواضح الفارق بين عدوان العراق عام ١٩٩٠ ومشروعية إخراج قواته من الكويت حيث تعد مشاركة دول مجلس التعاون ليس فقط تضامناً مع الكويت وإنما يعد إمتثالاً لأحكام الشرعية الدولية، بينما تقديم أى مساعدة للعدوان الأمريكى على العراق يعتبر مساندة للعدوان وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وهو أمر لا يمكن تبريره فى القانون الدولى ولا حتى تبريره أمام محكمة التاريخ.

(٣) يبدو أن تقارير المفتشيين كادت تفسد المخطط الأمريكى لغزو العراق فبادرت واشنطن إلى القيام بالغزو. انظر تقارير المفتشيين إلى مجلس الأمن فى الجلسة العاصفة فى ٥ فبراير ٢٠٠٣ التى تعرض فيها وزير الخارجية الأمريكى لإحراج بالغ وانظر كافة الشهادات التالية التى تؤكد فساد التزرع الأمريكى بهذه الحجة والتى اعترف تنونى بلير مؤخرا بعدم صدقها (شهادة بول ليتر كبير المفتشين من الولايات المتحدة، ريتشارد بتلر الاسترالى الذى فرضه العراق، شهادة محمد البقرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شهادة ريتشارد كاى المفتش المستقل الأمريكى الذى عينه جورج بوش وكذلك شهادة هاينز بليكس مدير الوكالة السابق ورئيس اليونسكم ورئيس

بعثة التفتيش الخاصة بموجب القرار ١٤٤١ فى كتاب أصدره فى أوائل ٢٠٠٤)

(٤) المعلوم أن إسرائيل والدوائر الصهيونية لعبت دوراً حاسماً فى استعجال قرار غزو العراق بدءاً بهنرى كسينجر، وهو ما اعترف به شارون فى تصريحاته وكذلك كتاب الأعمدة الصهاينة فى الصحف الأمريكية.

(٥) فى الدورة السابعة والعشرين الاستثنائية فى ٧ أبريل ٢٠٠٣ للمجلس الوزارى الخليجى فى الكويت أى قبل يومين من إعلان سقوط بغداد وكذلك فى الدورة السابعة والثمانين العادية لنفس المجلس فى جدة فى ١٦ يونيو ٢٠٠٣ ركز المجلس على جرائم النظام السابق فى العراق وحزنه العميق بسبب هذه الجرائم وقرر المجلس بشكل أوضح فى إحدى فقرات البيان الصحفى حول العراق ضرورة مساعدة سلطة الإحتلال فى محاولاتها للحفاظ على الأمن والاستقرارفى العراق طبقاً للمسئوليتها وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وفى نفس الجلسة رحب المجلس بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ القاضى برفع العقوبات عن العراق.

(٦) أشار البيان الصحفى الصادر عن الدورة السادسة والثمانين للمجلس الوزارى الخليجى السالف الإشارة إليه ٢ – ٣ مارس ٢٠٠٣ بالدوحة إلى تقدير دول المجلس البالغ للشيخ زايد على جهوده الخيرة التى تهدف إلى دفع الشر عن الشعب العراقى. وأشار البيان إلى ضرورة طرح المبادرة مرة أخرى فى الإطار العربى لمناقشتها وتقيمها حيث لم تتح لها الفرصة الكافية فى قمة شرم الشيخ. وكان العراق قد هاجم الإمارات خلال القمة كما انقسم الرأى العام العربى والرسمى بشأنها لولا أن الشيخ زايد يتمتع بمصدقية عالية لدى الشعوب العربية. ومع ذلك يروى الأستاذ محمد حسين هيكل فى الطبعة الرابعة الصادرة فى أغسطس ٢٠٠٤ من كتابه الإمبراطورية الأمريكية أن المبادرة هى اقتراح أمريكى قدمه وفد الإمارات على عجـ

دون أن يقرأه أو يجرى نقاشاً مسبقاً بشأنه أو يدرجه على جدول أعمال القمة. وبصرف النظر على مدى صحة هذه الرواية فإننا نعتقد أن العبرة بما جدوى المبادرة فى إنقاذ العراق وليس بالجهة التى تقدمها.

(٧) على العكس أدان المجلس الوزارى الخليجى فى دورة السابعة والثمانين سلب التراث التاريخى والشعبى والحضارى للعراق.

(٨) انظر بيان الدورة الثامنة والثمانين لمجلس الوزارى الخليجى فى جدة فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٣ حول هذه النقطة، وترحيب المجلس بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ الصادر فى ٢٠٠٣/٨/١٤. وانظر كذلك بيان الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى فى الكويت فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ الذى أعرب عن ارتياحه للتوجهات الجديدة فى السياسة الأمريكية بشأن نقل السلطة للعراقيين، كما ناقش وزراء الخارجية فى اجتماع ٢٠٠٤/٢/٢٨ تسريع نقل السلطة للعراقيين.

(٩) انظر التصريح الصحفى للدور الثمانية والثمانين المنعقدة فى جدة فى ٢٠٠٣/٩/٨.

(١٠)يبدو أن السبب هو أن إنشاء الحكومة جزء من البرنامج الأمريكى، كما أن المؤسسات العراقية التى تشكلها سلطات الإحتلال بدأت تثير القليل من الحساسيات فى العالم العربى بعد الصدمة الأولى.

(١١)بيان الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى فى ٢٠٠٣/١٢/٢٢، وتصريح الأمين العام حول اللقاء التشاورى السادس للمجلس الأعلى فى ١٦ مايو ٢٠٠٤ فى جدة.

(١٢)انظر بشكل أوضح بيان المجلس الوزارى رقم ٨٨ فى ٢٠٠٣/٩/٨ فى جدة، وكذلك تصريح الأمين العام حول مشاورات القمة الخليجية فى ٢٠٠٤/٥/١٦.

obeikandl.com

(١٣)تردد أيضاً أن وكيل وزارة الدفاع الأمريكية حاول الحصول على غطاء سُنى خليجى عربى للحملات العسكرية التى خططتها أمريكا على المناطق السُنية، رغم أنه نفى أنه بحث هذه المسألة مع المسئولين فى الخليج. كما أجرت أمريكا اتصالات مع ليبيا عن طريق بريطانيا وإيطاليا لأرسال قوات للعراق، وقد أشارات جريدة الرافدين العراقية يوم ٢٠٠٤/٤/٢٦ إلى أن دول مجلس التعاون تستعد لإرسال قوات للعراق فور صدور قرار جديد من مجلس الأمن، ونسبت إلى مصادر دبلوماسية خليجية أن هذه الدول أبلغت أمين عام الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة أنها مستعدة إذا صدر قرار دولى بإرسال حوالى عشرين ألف جندى من قوات درع الجزيرة.

obeikandl.com

(٢) لماذا سكت العرب عن مأساة الفلوجة؟

الحملة الأمريكية على الفلوجة بعد الحملة على النجف لابد من تحليلها والتوقف عندها خاصة وأن الولايات المتحدة قد كبدت الكثير من الخسائر البشرية. وقد مهدت الولايات المتحدة لهذه الحملة العسكرية على المستوى العربى والدولى، حيث قدمت القضية على أن الحكومة العراقية المؤقتة قد قررت القيام بواجبها فى التصدى للعوامل المهددة للأمن وإعادة الاستقرار إلى العراق حتى يمكن البدء فى العملية السياسية التى تنتهى إلى تشكيل نظام سياسى يتولى مسئولية الحكم بالعراق، وتبدأ به التجربة أو النموذج الديمقراطى الموعود فى العراق. كذلك صورت الولايات المتحدة الموقف على أن هذا القرار العراقى تجمع عليه الحكومات العربية ودول العالم. ونظراً لأن الحكومة العراقية لا يمكنها وحدها التصدى لهذا الخطر ومواجهة الإرهاب الدولى الذى اتخذ العراق ساحة جديدة له، فإن الولايات المتحدة والدول الأخرى الحليفة قد اعتبرت نفسها قوات متعددة الجنسيات متحالفة مع الحكومة العراقية وفقاً لما ورد فى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الذى تستند إليه الحكومة الأمريكية، باعتباره برنامج العمل الدولى فى العراق. ومن الواضح أن الولايات المتحدة قد ركزت فى تمهيدها لعملياتها فى الفلوجة على عدد من الاعتبارات والحسابات:

الأول أن الفلوجة هى إحدى المحطات الرئيسية والمناطق النشطة للمقاومة العراقية، ولذلك فإن قيام المقاومة بمهاجمة المواقع الأمريكية قد أحرج الولايات المتحدة وأوقع فى صفوف قواتها خسائر يومية. ولذلك يبدو أن الولايات المتحدة قد استمعت إلى نصيحة إسرائيل وتجربتها فى فلسطين، وهى مهاجمة المقاومة فى أوكارها بدلاً من الانتظار لمهاجمة القوات الأمريكية. وكان واضحاً أن الولايات المتحدة قد صدرت الوجه العراقى حكومة وقوات حتى يبدو القتال عراقياً – عراقيا.

كذلك أشاعت أجهزة الإعلام الأمريكية أن علاوى رئيس الوزراء هو الذى أصدر تعليماته إلى القوات الأمريكية والحليفة وأن دورها هو المنفذ لإرادة عراقية اعترف بها المجتمع الدولى من خلال مجلس الأمن والعالم كله، وهى حكومة اشتركت فيها كل أطياف واتجاهات المجتمع العراقى عدا المقاومة.

كان واضحاً من ناحية ثانية، أن الولايات المتحدة قد ربطت بين الانتهاء من عملية الفلوجة، وبين موعد انعقاد مؤتمر شرم الشيخ حتى يمكن أن يكون المؤتمر مناسبة تتلقى فيها الولايات المتحدة الشكر والامتنان على دورها فى قمع "الإرهاب العراقى" والتمهيد لإجراء انتخابات فى يناير القادم، وبذلك تستطيع الولايات المتحدة أن توجه المؤتمر نحو منح الشرعية لمذابحها فى الفلوجة، ومساندة الجهود الأمريكية لإجراء الانتخابات. معنى ذلك أن الولايات المتحدة فى عملية الفلوجة تكون قد حققت الانسجام مع نفسها بصرف النظر عن الجوانب القانونية أو الأخلاقية لهذه العملية. فقد فاز الرئيس بوش فى الانتخابات فى الولاية الثانية على أساس أن يستمر فى محاربة الإرهاب وخاصة إرهاب القاعدة، وقد صور الرئيس الأمريكى الموقف للأمريكيين على أنه من قبيل الحزم أن يستأصل "الإرهاب" الذى تجمع فى العراق. تلك هى الصورة العامة التى قدمت به أحداث الفلوجة إلى العالم العربى.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك عدداً من الاعتبارات التى أثرت على موقف العالم العربى من أحداث الفلوجة، وجعلت هذا الموقف مرتبكاً. ويمكن أن نذكر من هذه العوامل، أولها وهو تضارب الفتاوى الدينية واختلاط الدين بالسياسة فى الموضوع. ذلك أن هيئة علماء المسلمين فى العراق وهى تمثل السنة قد أدانت هذه العمليات وأظهرت للرأى العام العربى والدولى الجوانب الخطيرة فى العملية خصوصاً فيما يتعلق بتحطيمهم الرموز الدينية والإساءة إليها مثل استهداف المساجد والتركيز فى العمليات خلال شهر رمضان، وخصوصاً فى العشر الأواخر من رمضان وبشكل أخص ليلة القدر، وفى أوقات الإفطار وأوقات العبادات وغيرها.

وهذا الموقف ساندته مجموعة من الأئمة والخطباء فى السعودية فى بيان وجه مباشرة إلى الشعب العراقى مسانداً ومؤيداً ومشدداً على الجهاد لنصرة إخوانهم فى الدين ضد الحملة الصليبية الأمريكية.

يقابل ذلك مواقف بعض الأئمة الرسمين مثل مفتى السعودية الذى حذر الشباب من الذهاب إلى العراق، مستشهداً بالآية الكريمة "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة". ويجب أن يفهم موقف مفتى السعودية فى ضوء الأعمال الإرهابية التى تضرب المدن السعودية منذ أكثر من عام، والارتباط بين هذه الجماعات وبعض الجماعات الجهادية فى العراق، وعلى أساس تصور مفتى السعودية أن العراق قد أصبح كأفغانستان فى الماضى التى انطلق منها الأفغان العرب إلى كل المنطقة العربية.

ومن ناحية ثالثة، فإن شيعة العراق قد اصدروا فتاوى سلبية بالنسبة لأحداث الفلوجة. وقد انتقد علماء المسلمين السنة موقف الشيعة، واعتبروه امتداداً لسياسة الشيعة المهادنة للولايات المتحدة. بل إن الأغرب من ذلك، هو أن الشيخ حسن نصر الله، زعيم حزب الله فى لبنان، قد أضاف التباساً جديداً عندما أشار إلى أنه يصعب التمييز بين المقاومة الحقيقية والإرهاب، بينما نادى الشيخ حسن نصر الله بالتضامن ضد الولايات المتحدة عندما قامت بعمليات ضد المدن والمقدسات الشيعية فى كربلاء والنجف ومرقد الإمام على.

العامل الثانى: هو شعور الحكومات العربية بأن الولايات المتحدة تساند حكومة العراق المؤقتة فى استعادة استقرار العراق ومساندة عدد من المثقفين المصريين لأهمية قيام سلطة مسئولة فى العراق تقضى على الفوضى وتسد الفراغ السياسى عن طريق الانتخاب، حتى لو جرى كل ذلك برعاية قوات الاحتلال، لأن مقاومة دولة عظمى لن تغير الموقف خاصة وأن هذه الدولة العظمى قررت البقاء فى العراق، فضلاً عن أن العراق قد أصبح ساحة للمواجهة بين الولايات المتحدة والدول المناهضة لها. وهذا الموقف أثر كثيراً على اتجاهات الرأى العام فى العالم العربى، وأشاع جواً من عدم اليقين على أن العلاقة ليست بين المقاومة وسلطات

الاحتلال خاصة وأن هذا الموقف يؤيده بعض العراقيين، بالإضافة إلى اتجاه قرارات مجلس الأمن بوضوح إلى هذا الطريق.

العامل الثالث: هو تركيز الإعلام الأمريكى على أن المواجهة لها طرفان، الطرف العراقى، وتسانده الولايات المتحدة، والطرف الأجنبى الذى يشيع الفوضى فى العراق وأنه يجب تحرير العراقيين من هؤلاء الأجانب المتطفلين، ولذلك سميت معركه الفلوجه "عملية الفجر" مبشرة باستعادة الفلوجة من أيدى الغاصبين من الإرهابيين العراقيين والإرهابيين الأجانب، وصوروا على أنهم عصابة يجب القضاء عليها فى كل أرجاء العراق.

وفى ضوء ذلك فإن ردود الفعل الرسمية القليلة على هذه العملية وخاصة من جانب بعض الحكومات العربية كانت متأثرة بهذا الفهم، حيث صرح وزير الخارجية المصرى بأنه يأمل أن تنتهى الولايات المتحدة من هذه المهمة فى أسرع وقت ممكن وبأقل عدد من الضحايا المدنيين.

العامل الرابع: سكوت العالم الإسلامى سكوتاً مريباً، بل إن الأصوات القليلة التى انتقدت بصورة أو بأخرى عمليات الفلوجة لم تكن من العالم الإسلامى، وإنما خرجت من الصين وإلى حد ما فرنسا، وهو انتقاد يدخل فى إطار تصفية الحسابات بين هذه الدول والولايات المتحدة.

العامل الخامس: إن الإعلام العربى قد اتخذ موقفاً منقسماً، يغلب عليه الحياد أحياناً والتعاطف أحياناً، ولم يتنبه إلى أن تركيز الإعلام الأمريكى والرسمى العراقى على قضية الأجانب المقاتلين فى العراق يجب تنفيذها بطرق متعددة أقواها أن هذا الوجود الأجنبى تطلبته رابطة التضامن بين القوى المحتلة والمعتدية تحت ستار القوات المتعددة الجنسيات، ولكن معظم الإعلام العربى اتجه فى تعامله مع هذا العامل إلى أن عدد الأجانب من الدول العربية قلة لا تذكر، ولكن جزءاً من هذا الإعلام أبرز ضيق طوائف الشعب العراقى من تدخل هؤلاء الأجانب فى شؤون

العراق، وكأن هؤلاء الأجانب هم أصل المشكلة، وليس الاحتلال، الذى صور فى هذا الجزء من الإعلام العربى على أنه "يناضل" لصالح الشعب العراقى.

فى ضوء هذه العوامل وقف الرأى العام العربى مشتتاً بين المواقف الرسمية فى بلاده، وبين الشعور بالتواطؤ بين الحكومات العربية والولايات المتحدة، وعدم جدوى التظاهر بل وصعوباته فى معظم الدول العربية. كما تأثر الرأى العام العربى بسكوت المرجعيات الدينية خاصة الأزهر الشريف عن التعليق على هذه المأساة، مما أدى إلى حالة أقرب إلى عدم الاكتراث والحياد، ولكنها فى الواقع تخفى مرارة وغضباً مكتومين، لما آل إليه الحال فى العالم العربى، كما اتجه بعضهم إلى ترجيح التفسير الدينى لهذه الأحداث، خاصة بعد نشر صور الاعتداء الوحشى على الجرحى فى المساجد والإجهاز عليهم، مما أثار غضب الرأى العام العربى، خاصة بسبب تقليل السلطات الأمريكية من خطورة هذه الأحداث، مما يعكس استخفافاً أمريكياً واضحاً بالمنطقة وسكانها ومحاولة الولايات المتحدة تخدير الشعوب العربية لانقاذ مخططات الإبادة التى يعملون على تنفيذها بسواعد عربية "مخلصة".

وإذا كانت الولايات المتحدة قد انتهكت فى العراق قواعد القانون الدولى وقواعد القانون الدولى الإنسانى، فإن الأغرب هو ألا تلقى نقداً عالمياً واضحاً على هذا السلوك، وألا يتمكن مجلس الأمن من أن يقرر بوضوح هذه المخالفات مما يهدد باضطراب مصادر القانون الدولى وخاصة العرف الدولى وقرارات المنظمات الدولية ويثير الشك حول سلامتها. وسوف تظل معركو الفلوجة نموذجاً للاستخفاف بالمنطقة العربية واستهداف المقدسات الإسلامية وإشاعة الشعور بعدم قدسية هذه المقدسات والنيل من حصانتها، كما أنها فصل جديد من فصول السلوك المجافى للحضارة، لأننا لو افترضنا أن سكان الفلوجة إرهابيون، فإن هؤلاء السكان لا يجوز إبادتهم وفقاً للعرف الأمريكى والثقافة الأمريكية التى لا تطيق المعارضة، ويبدو أن تفسير الثقافى للسلوك الأمريكى اصبح الأقرب إلى الصحة من حيث أن إبادة الشعوب الأخرى بدءاً من الهنود الحمر هو تقليد أمريكى قديم. وقد يثور

السؤال الآن حول مدى نجاح الولايات المتحدة فى السيطرة على العراق بعد هـذه العمليات، وهل أصبح الطريق مفتوحاً أمام تنفيذ النموذج الأمريكى فى العراق، وما هى العلاقة بين هذه الأحداث وبرنامج الشرق الأوسط الكبير.

إن أحداث الفلوجة ستظل شاهداً على أن شعباً أبياً قاتل المحتلين بكل ما يملـك رغم القدرات الأمريكية الخارقة، كما ستظل هذه الأحداث نقطة سوداء فى التاريخ الأمريكى الحديث، وهى إلى ذلك المقدم الطبيعى لثمن الاستقلال، كما لا يجوز أن يغفلها المؤرخون فى تاريخ العراق والعرب، وألا يلتبس الأمر عليهم كمـا التـبس على الرأى العام العربى حيث تفرقت بهم الرؤى، فضاع منه اليقين. أنها معركـة المقاومة ضد الاحتلال ، ويوم يستقل العراق استقلالاً حقيقياً فسوف يذكر العـراق الجديد شهداء الفلوجة الذين قدموا أرواحهم فداءاً لهذا العراق الجديد.

obeikandl.com

(٣) حتى لا تصبح الانتخابات أداة لدمار العراق

النقطة الأساسية التى يجب أن ينطلق منها تحليلنا هى أن الانتخابات هى مجرد وسيلة لإنشاء نظم سياسية معبرة عن الشعوب، والانتخابات قطعاً بهذه الصورة وسيلة إلى غاية، وهى إقامة النظام الديمقراطى. أما فى العراق، فإن الانتخابات قد أصبحت غاية فى حد ذاتها، وسبباً فى دمار العراق. صحيح أننا لا نستطيع أن نقطع بأن واشنطن تدرك هذه الحقيقة، وتتعمد الوصول إليها، بل نفترض صدق ما أعلنت عنه، وهو أن هذه الانتخابات تمثل حاجة نفسية للشعب العراقى، بعد أن حرم من الانتخابات الحرة. وتعلم واشنطن طبعاً أن هذه الانتخابات التى تجرى فى ظل الاحتلال لن تكون حرة إلا بالقدر الذى يأتى باشخاص تطمئن واشنطن مقدماً إلى أنهم يطالبون باستمرار الوجود العسكرى الأمريكى. ومعنى ذلك أن الانتخابات وسيلة إلى غاية أخرى عند الولايات المتحدة، وهى أن تنجح الانتخابات فى تحقيق ما تريده واشنطن منها، وبغير إجراء الانتخابات تظل الحكومات العراقية مؤقتة، ويظل الوجود العسكرى الأمريكى مؤقتاً. والولايات المتحدة تريد أن تغلق ملف العراق على أساس إضفاء الشرعية العراقية على بقائها، وتعلم مدى القصور الذى يشوب تفسيرها للشرعية فى قرارات مجلس الأمن، الذى سيسارع طبعاً إلى التأكيد على نتائج عملية إعمار العراق وحماية النظام الجديد من أعدائه.

وتعلم واشنطن أيضاً أن إجراء الانتخابات فى موعدها، والإصرار على ذلك، يظهر الرئيس بوش على أنه أوفى بوعده للشعبين العراقى والأمريكى والمجتمع الدولى. والحق أن الإصرار على إجراء هذه الانتخابات يحمل معنى آخر، وهو هزيمة إرادة الطرف الآخر الرافض لإجراء الانتخابات. كذلك تدرك واشنطن أنه كلما اقترب موعد الانتخابات ازداد إصرارها على عقدها فى هذا الموعد، زاد فى

المقابل إصرار المقاومة والعشائر وغيرها من الطوائف التى يزداد عددها ومقاطعتها للانتخابات، وتصر على منع إجراء هذه الانتخابات التى تراها ضارة بمصلحة الشعب العراقى. ولا شك أن هذه المواجهات والاستقطاب الحاد فى العراق، قد أدى إلى السقوط المتتالى والمتزايد للضحايا من العراقيين المتعاونين فى العملية الانتخابية من قريب أو بعيد، وكذلك من الأجانب والمراقبين، والهدف هو تعويق الانتخابات، ورفع ثمن عقدها ممن له علاقة بها، ولكن ذلك يجعل الصراع عراقياً – عراقياً ويباعد بين أبناء الوطن الواحد، ويضع كلا من الطرفين فى فريق مختلف؛ فالمؤيدون للانتخابات يرون أن تعويقها يضر بمستقبل العراق ويديم حالة الفراغ السياسى فى العراق، ويوفر بذلك الفرصة الملائمة لاستمرار الاحتلال، ويرون أن الفريق المعوق للانتخابات خائن لوطنه، ولو بسبب سوء حساباته وتقديراته. أما المقاومون والمعوقون للانتخابات فيرون أنهم هم الوطنيون، لأن عقدالانتخابات – رغم مخاطرها الأمنية العالية التى يَجِدُّ هؤلاء فى رفع سقفها ما أمكن – يؤدى إلى المزيد من الضحايا، كما يؤدى إلى تعميق الانقسام الطائفى والعرقى فى البلاد، ويهيئ البلاد لحرب أهلية مدمرة.

ومعنى ذلك أن الإصرار على عقد هذه الانتخابات فى موعدها فى هذه الظروف التى تشتد فيها مقاومة عقدها، وتهديد الشارع العراقى المتصل بها، بالإضافة إلى وضوح الانقسام بين مصلحة الشيعة والأكراد فى عقدها، بينما مصلحة السُنة هى عدم عقدها فى هذه المرحلة حتى لا تتحول نتيجة الانتخابات فى ظروف الاحتلال إلى تقسيم العراق تقسيماً قانونياً، بعد أن بدا أنه تقسيم فعلى للعراق. ويترتب على ذلك أن الانتخابات قد أصبحت المناسبة التى يتصارع حولها الأطراف فى العراق.

ويترتب على هذا الصراع أثار خطيرة على العراق، وأخطرها كما أشرنا إبادة الشعب العراقى، والقضاء على مستقبله كأمة موحدة، وإيقاظ النعرات الطائفية

العرقية فى ظروف غياب السلطة المركزية الوطنية، وشعور الطبقة الحالية الحاكمة فى العراق بأنها تستطيع أن تبقى، ولكن بمساندة سلطات الاحتلال. ومعنى ذلك أنها ربطت نفسها ربطاً مطلقاً بوجود الاحتلال، ولا معنى لما يردده إياد علاوى رئيس الوزراء العراقى الموقت من أن حكومته تفكر فى أن تطلب انسحاب القوات الأمريكية تدريجياً، ولا يمكن أن يفسر هذا التصريح إلا فى ضوء الحملة الانتخابية، حيث يعلم علاوى أن شعبيته لابد أن تستند إلى إثبات وطنيته، والوطنية بالمعيار العراقى الحالى لا تعدو أن تكون مطالبة الاحتلال بالرحيل، وهو يعلم أن سلطات الاحتلال لابد أن تغض الطرف عن بعض التصريحات ذات الطابع الانتخابى، اللهم إذا كانت الولايات المتحدة قد أوعزت له أنها تفكر فعلاً فى الرحيل إذا استمرت أوضاع المقاومة، وهو اتجاه حرصنا على رصده منذ أسابيع.

كذلك يؤدى الإصرار على عقد الانتخابات فى موعدها إلى شعور الشعب العراقى بأن هذه الانتخابات أصبحت أداة للقضاء عليه، ويؤدى عقد الانتخابات بأى ثمن إلى نظام يطلب بقاء الاحتلال. فالإصرار على عقد هذه الانتخابات رغم هذه الظروف يفيد الولايات المتحدة، إذا كانت تقصد الإفادة وهو تمزيق العراق وقتل المزيد من أبناء الشعب العراقى على يد القوات الأمريكية وعلى يد المقاومة العراقية.

ولهذا الاعتبار وغيره، وربما بسبب شعور البعض بخطر الاستمرار فى هذه اللعبة، فإن بعض وزراء الحكومة الموقتة قد توقعوا أو حتى طالبوا بتأجيل الانتخابات حتى لا يستشعروا ثقل مسئولية إبادة الشعب العراقى وهم يعلمون. والحق أن تسرب المعلومات الخاصة ببداية تفكير الولايات المتحدة فى الانسحاب من العراق، وإلحاح مجلس الشيوخ الأمريكى على "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية لكى تحدد موعداً للانسحاب، وترددها "فى المجازفة" بتحديد هذا الموعد، فضلاً عن مطالبة بعض وزراء الحكومة العراقية بتأجيل الانتخابات،

وتواتر أنباء اعتزام بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة بانسحاب قواتها من العراق، كل ذلك يعطى دفعة جديدة لمقاومة الانتخابات، يعززها اتساع نطاق المقاطعة لهذه الانتخابات بين العشائر العراقية.

وفى نظرنا، فإن السؤال الذى يجب أن تكون اجابته واضحة تماماً هو "هل إجراء الانتخابات فى هذه الظروف، وفى ظل هذه الأوضاع لمصلحة الشعب العراقى وكأمة موحده متحررة من الاحتلال الأمريكى؟". الغريب أن الاجابة عن هذا السؤال تختلف حسب أطراف المشكلة كما أشرنا، حيث يصر البعض على أن إجراء الانتخابات هو طريق الانقاذ للبلاد، وتخلصيها من الفوضى، ودفعها إلى الاستقرار والشرعية، بينما يرى البعض الآخر أن القضية ليست فقط فى صعوبة إجراء الانتخابات أمنياً، إنما القضية الأساسية هى أن الانتخابات تخدم هدفين يناهضان المصلحة العراقية، وهذان الهدفان هما، تكريس الطائفية واستبعاد السُنة والمقاطعين، وارتفاع معدل الخسائر البشرية المؤلمة، وضمان وصول حكومة عراقية تدين بالولاء للاحتلال الذى مهد لها الطريق، وهيأ لها كل الظروف، ومكنها من خلال الانتخابات، بعد أن اعتبرت أن الاحتلال أسدى لها معروفاً عظيماً، وهو إزاحة النظام الذى شرد جموعها وبطش بآمالها فى المشاركة فى الحكم أو حتى البقاء حرة على قيد الحياة.

أما من الناحية العملية، فنحن أمام احتمالين: إما أن تجرى الانتخابات فى موعدها، رغم كل شئ، كما يتوقع بعض وزراء الحكومة العراقية، ويتشكل برلمان وحكومة من الشيعة والأكراد، بينما تستمر المقاومة السُنية ضد الاحتلال وقوات التحالف والحكومة والبرلمان والجيش الجديد والشرطة، أى الأجهزة الجديدة للدولة العراقية، التى تكتسب الشرعية الوطنية والدولية من خلال الانتخابات، وسوف يقف العالم كله ضد السُنة والمقاومة مادامت أغلبية الشعب العراقى قد اختارت طريقها، حتى لو أقرت بقاء الاحتلال فى صورة جديدة فى إطار اتفاقية

دفاعية تحول قوات الاحتلال إلى قوات حليفة للحكومة الجديدة. ولا شك أن الحكومة العراقية الجديدة، على هذا النحو، سوف تتصدى لإعادة إعمار العراق، وتكرس الوضع الذى تصورته الولايات المتحدة للعراق

الاحتمال الثانى، أن تؤجل الانتخابات ويظل الوضع الأمنى على ما هو عليه بسبب استمرار المواجهات بين المقاومة وسلطات الاحتلال وقوات الجيش والبوليس العراقى، وتمدد مهلة الحكومة المؤقتة. وفى هذه الحالة يجب أن يتحرك العالم العربى والأمم المتحدة لتحقيق مصالحة وتوافق بين طوائف الشعب العراقى، بحيث تجرى الانتخابات خلال عام ٢٠٠٥ فى ظروف تكرس وحدة العراق وحرية الشعب فى اختيار حكومته. ولعل المسئولية الأولى فيما آل إليه حال العراق قد توزع أو تحول إلى اتهام، فالولايات المتحدة تعزو هذه الحالة إلى "الإرهاب العراقى"، بينما تعزو المقاومة هذا الانهيار إلى الاحتلال. وسواء كان الاحتلال هو الأصل، وهذه هى حقيقة الأمر، أو كانت المقاومة هى السبب مع افتراض أن الاحتلال، لو أطلقت يده لأحسن إدارة العراق، وهذا افتراض واهم، أو كان هذا الوضع مناسبة طيبة لكل من يضمر العداء للولايات المتحدة، فإن الواقع فى النهاية يشير إلى استمرار وتفاقم مأساة الشعب والدولة، وكلما استمر هذا التدهور تعمقت معه أخاديد التشرذم والانقسام. ولا أُخفى أننى أفضل الاحتمال الثانى، ولكن المشكلة هى أن الاحتمال ليس خياراً، ولكنه افتراض يضعه المراقب لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع.

وأخيراً، هل تملك الولايات المتحدة أن تخطط لهذه العوامل، فتضغط اتجاه تحقيق الاحتمال الأول، أم أنها سوف تضطر إلى التأجيل تحت وطأة الحسابات المتشائمة، ولكنها تبقى الوضع على حاله وتلقى باللائمة لعدم عقد الانتخابات، وشلل العملية السياسية، على المقاومة وكل من سوريا وإيران، بحيث يخلص الاستراتيجيون الأمريكون إلى أن الوضع فى العراق هو أثر من آثار السياسات

الإقليمية لكل من سوريا وإيران، فيكون الحل هو الهجوم على كل منهما وتحييد آثارهما، حتى يخلص الوضع فى العراق لحدود الحسابات الأمريكية، وهذا هو التحدى الذى تواجهه الولايات المتحدة فى العراق فى هذه المرحلة.

obeikandl.com

(٤) هل تنسحب الولايات المتحدة من العراق؟

أظن أن عنوان هذه المقالة سوف يثير ردود فعل متناقضة. فمن قائل بأن هذا التساؤل يتسم بالسذاجة، لأن الولايات المتحدة قد تركت الانطباع الأكيد بأنها باقية فى العراق إلى يوم الدين، وهذه النظرية لها ما يبررها، لأن العراق يمثل للولايات المتحدة مركزاً لمنظمات ثلاثة أولها البترول، وثانيها إيران والخليج بشكل عام، وثالثها السياسة الإقليمية للولايات المتحدة فى المنطقة، وهو ما يشمل إسرائيل والسيطرة على المنطقة العربية انطلاقاً من العراق، بعد أن قدم المحللون الاسرائيليون للولايات المتحدة مسوغات ملف العراق، وليس مصر، كما كانت عادة الولايات المتحدة منذ الخمسينات. يعزز هذه النظرية أن الولايات المتحدة تخطط لكى تمنع أى قوى أخرى فى المنطقة أو خارجها من تحدى المصالح الأمريكية. من ناحية أخرى، قد يقول قائل بأن هذا العنوان يعبر عن آمال الشعوب العربية جميعاً، ومعظم الحكومات العربية إلا قليلاً. وإذا كان الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق قد نسخ نظرية الأمن فى الخليج العربى، فإن الولايات المتحدة نفسها هى التى حرضت العراق لكى تقضى على نظرية الأمن القومى العربى، تارة بدفع العراق إلى غزو إيران، وإهدار ما يزيد على مائة مليار دولار من أموال العرب والمسلمين، وتعميق الجروح بين إيران ودول الخليج العربية، وغرس المرارة فى حلوق الإيرانين ضد العراق، وتارة أخرى بابتلاع الكويت حتى تكفر الكويت بكل مايتعلق بالعروبة من قريب أو بعيد، على النحو الذى تعكسه كتابات بعض المثقفين الكويتيين، ومن بينهم الدكتور محمد الرميحى فى مقالته الأخيرة بجريدة الحياة يوم ٢٠٠٥/١/٦ ، وهو أمر مفهوم ولكنه عندى غير مقبول.

والحق أن هذه النظرية– الأمل تتفق مع منطق التاريخ حيث تتقلب الأوضاع وتتغير أحوال الدول والأقاليم. أما الفريق الثالث، فهو الذى ينظر إلى العنوان وفكرة

انسحاب القوات الأمريكية من العراق على أنه اشفاق على الولايات المتحدة من تورطها فى العراق، وعجزها الكامل عن تحقيق أهدافها الاستعمارية بسبب المقاومة العراقية، وتضحياتها الفادحة لصالح اسرائيل، مما يجب أن يطرح سؤالاً حاسماً بالنسبة للشعب الامريكى، وهو:" لماذا تدفع الولايات المتحدة هذا الثمن الباهظ من أموالها وسمعتها ومكانتها، ودفعها إلى مزيد من الجرائم وانتهاكات حقوق الانسان، وإهدار مبادئها لصالح قرار أمريكى يجب تصحيحه بسبب اختلاف المعادلة، وميزان المصالح بين أمريكا وإسرائيل"؟. فليس سراً أن حملة العراق كانت قراراً إسرائيلياً دعمه اللوبى الصهيونى وصقور الإدارة فى البنتاجون والخارجية والمخابرات، كما انه ليس سراً أن شارون قد تحدث بالتفصيل عن الخدمات التى قدمتها إسرائيل فى غزو العراق، والتى لاتزال تقدمها لسلطات الاحتلال. وقد أوضح شارون أيضاً أن السيطرة الأمريكية على العراق لحساب إسرائيل بعد أن تم تحييد القوة المصرية بموجب اتفاقية السلام، والعلاقات الخاصة المصرية الأمريكية قد ضمنت تأمين إسرائيل تماماً من جهة الخارج، فلم يبق سوى إيران التى تحرض إسرائيل واشنطن عليها. ولن يقنعها أو يكفيها بأقل من تقليم أظافرها النووية، اما الحد الأقصى فهو إعادة النظام الملكى فيها والقضاء على الثورة الاسلامية فى ربوعها. ولا نظن أن هذه تكهنات تحتاج إلى اثبات، كما لا نظن أننا نذيع سراً للإيرانيين وللمتخصصين فى هذه المنطقة من العالم. وقد رأينا كيف جعلت إسرائيل إيران شغلها الشاغل، ليس فقط بسبب ارتباطها بالفلسطينين وحزب الله وسوريا واعتبارها طرفاً مجاوراً للصراع العربى الاسرائيلى، ولكن بحكم توجهات نظامها والتناقض شبه الكامل، على الأقل من الناحيه النظرية، بينها وبين اسرائيل، مما يجعل إيران – فى نظر إسرائيل – خطراً محتملاً لها، خاصة بعد التلاسن الدورى بين إيران واسرائيل، والتهديدات المتبادلة على المستوى العسكرى. وقد سبق لنا أن أعربنا فى مقالات سابقة منذ مدة طويلة عن تقديرنا بأن إسرائيل تضع عينها مباشرة على المفاعل النووى الإيرانى، وأنها تتمتع بحرية الحركة دائماً فيما يتعلق

بتقدير دواعى أمنها، وأن واشنطن تباركها فى ذلك حتى فى ضرب المفاعل الإيرانى، رغم عدم اتفاق بعض المحللين الأمريكين معنا فى هذا التقدير، بل نعتقد أن واحدة من أهداف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل، وضم حزب العمل وغيره من ألوان الطيف السياسى فى الحكومة الجديدة هو اتخذ قرار استراتيجى فى هذا الصدد ضمن حزمه من القرارات الرئيسية الأخرى التى تتعلق بالوضع النهائى فى فلسطين على أساس خطة شارون وضرب سوريا وحزب الله.

والحق أن فكرة انسحاب الولايات المتحدة من العراق، وإن لم تكن مطروحة بشكل ظاهر فى ضوء اصرار الولايات المتحدة على أثبات صحة سياستها فى العراق ومكابرتها فى سبيل ذلك بأى ثمن حتى الآن، فإن هذه الفكرة يبدو انها تتسع وتكسب أنصاراً ومنطقاً، وأظن أنها تهدد المصالح الاسرائيلية، لأنها تقوم على أساس الحرص على مصالح الولايات المتحدة كأولوية مطلقة، وعلى فض الاشتباك بين المصالح الاسرائيلية والمصالح الأمريكية. والفكرة فى ظاهرها كما عبرت عنها أقلام كثيرة قد تغرينا بالانضمام إليها، على الأقل فى شقها المتعلق بالانسحاب، ثم نفترق عنهم بعد ذلك فيما يتصل بعناصر الفكرة التالية. وتقوم هذه الفكرة أصلاً على فرضيتين: الفرضية الأولى عبر عنها جيمس دوبنس James Dobbins فى مقالته الأخيرة فى مجلة الفورين أفيرز، فى عدد يناير. فبراير. ٢٠٠٥ بعنوان" كسب حرب لايمكن كسبها " والتى بنى فيها فكرته على أساس أن الشعب العراقى فقد ثقته فى الولايات المتحدة، وأن المعتدلين فى العراق لايمكن أن يصمدوا إلا إذا نأوا بأنفسهم عن واشنطن، ولذلك يجب أن تساعدهم واشنطن عن طريق تخفيض، ثم إزالة وجودها العسكرى فى العراق، وتدريب العراقيين على إخماد التمرد بأنفسهم ثم ضرورة أن تلتف إيران والأوربيون حول هذه القضية. وأهمية هذه الدراسة أنها صادرة عن مركز الأمن الدولى وسياسات الدفاع فى مؤسسة راند الشهيرة التى تقوم بالأبحاث الرئيسية فى صناعة السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة. وكاتب المقال هو مدير المركز ومبعوث الرئيس الامريكى

الخاص فى مواقع متفجرة فى كوسوفو، والبوسنة، وهايتى، والصومال، وأفغانستان. ولذلك فإن رأيه هو جزء من التفكير الرسمى الامريكى. وإذا كان جيمس دوبنس ينطلق من أن" بداية الحكمة هى الاعتراف بأن الحرب الدائرة فى العراق لايمكن للولايات المتحدة أن تكسبها، وأنه نتيجة الحسابات الخاطئة والتخطيط السيء والإعداد البائس فقدت واشنطن ثقة الشعب العراقى ومصداقيتها ويستحيل استرجاعها بعد ذلك، بل إنها تخسر فى كل يوم تدك فيه المدن العراقية، شرائح جديدة من الرأى العام العراقى. ويرى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تكسب تعاطف الجميع، إذا انسحبت وساندت العراقيين لاستعادة سياده العراق، وإعادة رسم دورها فى العراق. ومعنى ذلك أن الاستمرار فى الوضع الحالى سوف يولد مقاومة مستمرة، ويرفع أسوار الغضب والحقد فى الدول المجاورة، ويثبط همة حلفائها فى التعاون معها، كما يجب على واشنطن أن تدرك أن لعبة الانتخابات بالغة الخطر على مستقبل العراق، وليست أداة لدعم مخططها فى العراق. وإذا كان هذا هو تقييم أحد روافد القرار السياسى الامريكى من زاوية ديناميكية الوضع المؤلم فى العراق، فلابد أن يكون ماثلاً فى ذهنه أيضاً أن التورط الامريكى، أياً كان ثمنه، يصب فى مصلحة إسرائيل، وليس فى مصلحة الولايات المتحدة. وليس صدفة أن نفس العدد الاخير الذى صدر منذ أيام مع إطلالة عام ٢٠٠٥ قد تضمن مقالاً آخر فى نفس الاتجاه بقلم واحد من كبار الباحثين الأمريكيين هو Edward N.luttwak وهو زميل باحث بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أحد مراكز صناعة القرار الأمريكى وعنوان الدراسة "منطق فض الاشتباك Iraq: the logic of Disengagement". وتنطلق هذه المقولة من أن الاستراتيجية المثلى للولايات المتحدة فى العراق الآن هى الانسحاب، حتى تتمكن من أن تصنع قاعدة راسخة لعراق مستقر، لأن أحكام الجغرافيا تحتم على كل الأطراف أن تتجنب مخاطر إشاعة الفوضى فى العراق. ومعنى ذلك أن هناك اتجاهاً فى التفكير الرسمى الأمريكى يرى أن مصلحة الولايات المتحدة فى العراق لا يمكن تحقيقها إلا

بانسحاب القوات الأمريكية عبر حملة دبلوماسية مكثفة وإدارة مفاوضات موازية مع أطراف كثيرة داخل العراق وخارجها، وسوف تتوقف المصلحة الأمريكية وحجمها على طريقة الانسحاب من العراق، فإما أن تكون نكسة كبرى لها وهزيمة كاملة لحملتها منذ البداية، وإما أن تكون قاعدة راسخة لخدمة مصالحها، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل فى سياساتها الحالية: تورط عسكرى كامل – خسائر بشرية أمريكية وعراقية فادحة، ووعود متناقضة لأطراف مختلفة حول مستقبل البلاد. إن مجرد الإعلان عن رغبة الولايات المتحدة فى الانسحاب سوف يغير حسابات كل الأطراف، بل إن ثقل الولايات المتحدة سوف يزداد بالانسحاب وليس بالتورط. ولا يجب أن تأبه الولايات المتحدة لحسابات الدول المجاورة، ولا لهواجس بعض أركان الإدارة القائلة بأن هذا الانسحاب هو استسلام للإرهاب، أو تنازل لصالح الفوضى، أو دليل على فشل التقديرات الأمريكية منذ البداية. لأن مثل هذه الحسابات، فضلاً عن الاعتقاد بأن الانسحاب يعنى انهاء المشروع الأمبراطورى الأمريكى فى المنطقة، سوف يؤثر على مصداقية الإدارة الأمريكية فى الداخل، لأن معظم الناخبين الأمريكيين منحوا ثقتهم للرئيس فى ولايته الثانية على اساس مساندته فى القضاء على الفوضى فى العراق، وانتزاع البلاد من قبضة الإرهاب، وهو أمر يصل فى نبله – فيما قدمته الإدارة الأمريكية لشعبها – ما يبرر كل التضحيات، حتى صار العراق، كجزء من الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، مشروعاً قومياً فى هذا السبيل.

وقد تنبه إدوارد لتواك إلى تحليل نقطة هامة وهى التمايز التام بين وضع العراق ووضع كل من اليابان وألمانيا، وهو ما سبق أن أكدناه فى مقالات سابقة عديدة، بما يناقض تماماً منطق الإدارة الأمريكية الذى روج له الكثير من الكتاب الأمريكيين والعرب، وتناقلوا فيما بينهم دراسة اعدها الإعلام الأمريكى الرسمى حول تجارب الولايات المتحدة فى بناء الأمم، على أساس أن العراق قد انضم إلى السلسلة الطويلة من المشروع الخيرى الأمريكى لزرع الديمقراطية فى الصحارى

العربية، وربما ادى هذا المنطق إلى تشجيع الإدارة الأمريكية على تقديم مبادرتها الشهيرة منذ أواخر ٢٠٠٢ وركزت عليها أواخر ٢٠٠٣ حول الشرق الأوسط الكبير، ونشر الديمقراطية فى العالم العربى. ولذلك يجب أن نلاحظ أن خفوت النبرة الأمريكية حول هذين المشروعين قد ارتبط بالنكسات الأمريكية فى العراق، وهى نكسات عسكرية وسياسية وأخلاقية فى وقت واحد. فقد اكد لتواك أن نجاح تجربة الديمقراطية فى اليابان وألمانيا عام ١٩٤٥ على يد الولايات المتحدة يرجع إلى ان قوات الإحتلال الأمريكى فيها قد اندمجت مع سكانها وانتزعت من السكان الأيدولوجيات العنيفة، يقصد برنامج انتزاع النازية فى ألمانيا، والقضاء على النزعة العسكرية فى اليابان، فتم التعاون بين القوات المحتلة والشعوب المحتلة على بناء المؤسسات الديمقراطية. ومعنى ذلك أنه، وكما أكد من قبل جيمس دوبنز، فإن فقدان ثقة الشعب العراقى فى قوات الاحتلال هو مربط الفرس فى فشل السياسة الأمريكية فى العراق.

وسواء كان منطق المطالبين بانسحاب الولايات المتحدة من العراق هو عجز الولايات المتحدة عن السيطرة على الوضع فى العراق، أو أنها تدفع اكثر مما تحصد، أو أن استمرار تورطها يرفع معدل خسائرها وهزيمتها، أو أنها خسرت الحرب بمجرد فقدانها لمصداقيتها ولثقة الشعب العراقى، أو لأن الولايات المتحدة لم تدرك جيداً مخاطر ما بعد الغزو، ولم تحسب للأمر حسابه، أو لأن الإدارة الأمريكية لم تستمر طويلاً فى إخفاء الحقائق والتستر على الخسائر والجرائم، فإن كل هذه الأسباب جميعاً يجب أن نضيف إليها سبباً جوهرياً لا تجرؤ معظم الكتابات الأمريكية على البوح به، وهو أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق، والذى كلف واشنطن حتى الآن أكثر من ١٥٠ مليار دولار، واستمرار هذا النزيف البشرى والمالى والسياسى والأخلاقى لن تفيد منه الولايات المتحدة شيئاً، ولكنها تتحمل كل هذه التضحيات فى سبيل إسرائيل. صحيح أن إسرائيل وأمنها ومغامراتها هى جزء من المصلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط على أساس انه

امر لا يقبل المناقشة فى الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن أن تتعدل المعادلة بحيث تصبح الأولوية للمصالح الأمريكية، والتى يمكن أن تنطوى على خدمة للمصالح الإسرائيلية، أما أن تسخر الإمكانيات الأمريكية فى المنطقة لمجرد خدمة المصالح الإسرائيلية فى العراق وفى غيرها والتضحية بالمصالح الأمريكية فى المنطقة، فهذا هو السبب الحقيقى الذى ندعو الولايات المتحدة فى ضوئه إلى الانسحاب الفورى من العراق، وأظن أنها سوف تنسحب يوماً ولن يكون هذا اليوم ببعيد.

وقد يقول قائل أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق ضرورى لمنع عودة نظام صدام، وأظن أن نظام صدام قد أصبح جزءاً من تاريخ النظم الدكتاتورية فى المنطقة العربية، كما لا أظن أن الشعب العراقى نفسه، رغم كل ما حدث له، يقبل بالهوان الذى كان يمثله هذا النظام، ولا يمكن القبول بالحجة البالية التى يروجها البعض الآن، وهى أن النظم الوطنية مهما كانت جائرة أفضل من الحكم الأجنبى، والرفض عندى يقوم على سبب بسيط، وهو أن هذه النظم الوطنية هى التى تسببت فى الحكم الأجنبى، وفيما يعانيه العراق من هوان.

من ناحية أخرى، قد يقول قائل أن زوال الاحتلال الأمريكى من العراق سوف يؤدى إلى قيام حرب أهلية فى العراق، ولذلك فإن توقى هذه الحرب يتطلب استمرار الاحتلال، وهذه مقولة جائرة ولكنها تحمل للأسف جزءاً بسيطاً من الحقيقة، والحل فى هذه الحالة ليس استمرار الاحتلال، ولكن تضامن القوى الوطنية فى العراق التى تعمل لمصلحة العراق الواحد دون تميز، بسبب الانتماءات الطائفية أو العرقية. وقد يكون دور الأمم المتحدة مطلوباً فى إحداث هذه المصالحة الوطنية، وبعدها لابد من المصالحة بين العراق والدول المجاورة، وأولها الكويت التى كانت ضحية لأزمة النظام فى بغداد، فى لحظة كان النظام الدولى يدور دورة كاملة صوب القطب الواحد، وهذه نقطة، أى العلاقة بين غزو العراق للكويت وبين تغير النظام الدولى تحتاج إلى عناية الباحثين فى إطار هذا الفصل الخطير من فصول التاريخ العربى المعاصر.

(٥) ماذا بقى من عروبة العراق؟

من الواضح أن السياسة الأمريكية والإسرائيلية قد ساهمتا بشكل جذرى فى تسفيه كل ما هو عربى، وأما ما تبقى من جوانب إيجابية للعرب فقد تكفل السلوك العربى بالقضاء عليه، مما جعل العالم العربى كتلة صماء فى نظر إسرائيل والولايات المتحدة، وجسداً يمكنه التعامل معه كمريض استسلم لمشرط الجراح تحت تأثير المخدر. المخدر فى حالتنا هو الإرهاب والتخويف وخلق منطق يبنى على السلبيات العربية، وينسبها إلى العروبة والعرب بشكل مطلق.

وإذا كانت حالة الكويت قد قدمت نموذجاً مبكراً لهذه المحنة حين احتل صدام حسين الكويت باسم العروبة، وجند كل من هو عربى على أرض العراق للدفاع عن قلعة العرب وبوابتهم الشرقية ضد "الفرس المجوس"، كما جندهم "للفتح العربى المبين" للكويت والخليج لكى يواصل مسيرته المظفرة صوب فلسطين، فيدخلها وفى ركابه رؤوس الأعداء فى الخليج "أذناب الاستعمار والرجعية"، فإن تحرير الكويت بإشراف أمريكى كامل منح الولايات المتحدة شرعية فى المنطقة، وكان طبيعياً أن نقارن هذه الشرعية بشرعية الغزو، رغم أن العقل العربى - يومها ولايزال - أصيب بخلل خطير، عندما راح يقارن بين الغزو العربى للكويت، والغزو الأمريكى الأشمل لكل الخليج والمنطقة العربية، فخير بين الضررين واختار أقلهما، وعلى أساس أن الغزو العربى هو غزو شقيق لا يقارن بالغزو الأجنبى وجشعه، فعمد الفكر الأمريكى والسلوك الأمريكى إلى تقويض هذه المقولة الساذجة أصلاً، عندما دفع نفس العقل العربى إلى الاختيار بين الإصلاح الوطنى أم الإصلاح على يد الأجنبى، أى بيدى أم بيد عمرو، ودفع إلى الاعتقاد بأن الحاكم الوطنى مهما كان مستبداً أرحم من الجنة التى يهيؤها الأجنبى، بينما أكد المعارضون أن سطوة الخارج على الحاكم الوطنى لا مفر منها لإرغامه على قبول الإصلاح، مما يدفع إما إلى العمالة مع الأجنبى بحجة قهر الحاكم الوطنى على الإصلاح أو التمسك

بالوطنية لتأبيد الاستبداد باسم الوطنية، وكلها أمور تقطع بعلاقة الاستبداد وسلب الحرية للمواطن، بمصادرة مجمل الحريات لكل الوطن.

وانتهت حالة الكويت بنتيجة هى أن الغزو تم باسم العروبة، وأن التحرير تم بيد أعداء العروبة، وتم تجاهل الحقيقة وهى أن العالم العربى كله أجمع على رفض الغزو، كما ساهم فى التحرير، فأصبحت مفردات الضمان العربى الجماعى والأمن العربى وغيرها لا معنى لها. وعندما تعرض العراق نفسه للغزو الأمريكى، أى أن المحرر فى عام ١٩٩١ قام عام ٢٠٠٣ بغزو الغازى القديم بعد أن أقعده وألزمه فراشه بعد اعتقاله فى بغداد، وأنهك جسده داخلياً ودولياً، ولكن الغازى الأمريكى كان قد وصل إلى قناعة بضرورة الاستفادة من غزوه للعراق للقضاء نهائياً على عروبة العراق، وطعن كل ما هو عربى من خلاله. فقد انقسم العراقيون حول الغزو، عارض معظمهم، وأيد بعضهم لمجرد الإطاحة بالدكتاتور الذى عجزوا عن النيل منه. وكانت واشنطن قد زرعت بذرة إقليمية داخل العراق لتمزيقه وتجريده من عروبته، عندما أنشأت مناطق حظر الطيران، وقسمت العراق إلى ثلاثة مناطق من بينها المنطقة الوسطى التى تسيطر عليها الحكومة العراقية. وخلال غزو العراق استعانت واشنطن بالأكراد وحيدت الشيعة، وأشاعت أنها جاءت لتحرر الجميع من جلادهم، كما تحرر الأكراد والشيعة من حكم العرب الأقلية، وعلى رأسهم صدام حسين. وهكذا تمكنت الولايات المتحدة من تمزيق العراق إقليمياً منذ عام ١٩٩١، ثم مزقته طائفياً منذ غزوها له، وساهمت الانتخابات فى تكريس هذا التقسيم.

أما المقاومة العراقية فقد تمكنت الولايات المتحدة من أن تقسم الرأى حولها، خصوصاً عندما دخلت فيها مجموعة الزرقاوى، وقيادات القاعدة التى تضرب مجتمعات أخرى فى الخليج، فخلطت الأوراق حيث مشاعر العداء العربية بشكل عام ضد القاعدة. وبذلك تمكن الرئيس بوش من أن يسبغ مصداقية على إدعائه بعلاقة العراق بالقاعدة بعد أن عجز عن أن يثبت أى علاقة للقاعدة بصدام حسين،

كما تمكن بوش فى نفس الوقت من التأكيد لناخبيه على أنه يحتل العراق لكى يحارب إحدى جبهات المواجهة مع القاعدة، ولهذا السبب فإن هناك بعض المراقبين الذين يرون أن اشتداد نشاط الزرقاوى وجماعاته كان من تخطيط أمريكى أو على الأقل بمساندة أمريكية. وفى نفس الوقت فإن مشاعر العداء للاحتلال الأمريكى لم تترجم إلى مشاعر متعاطفة مع المقاومة العراقية، خصوصاً بعد أن أنشأت واشنطن حكومات عراقية متعاقبة تم الاعتراف بها بضغط أمريكى فى العالم العربى، كما أنشأت قوات للجيش والشرطة أصبحت هدفاً للمقاومة العراقية، وحتى هذه الورقة – أى المقاومة – وما خالطها من إرهاب بسبب اختلاط الهدف الذى تتعرض له المقاومة، حيث لم يعد الهدف أمريكياً محضاً بعد أن ألتحمت به عناصر عراقية، أضاف هو الآخر جوانب أخرى للنيل من عروبة العراق.

فمن ناحية، أدت مقاطعة السُنة للانتخابات إلى تصوير العرب على أنهم تاريخياً ضد الديمقراطية، وأنهم يمثلون القبيلة السياسية والثقافية لصدام حسين، وما يرمز إليه النظام، رغم أن هيئة علماء السُنة أوضحت موقفها المنطقى بكل جلاء، مما أدى إلى استبعاد السُنة العرب من العملية السياسية التى أعقبت الانتخابات، وربما أسعد ذلك الشيعة والأكراد. ومن ناحية ثانية، صور الشيعة فى العراق على أنهم ضد العرب، وكأن الشيعة ليس مجرد طائفة دينية، وإنما أصبحت فى المدرك السياسى العام جنسية وطائفة، علماً بأن الشيعة عربٌ قبل أن يتشيعوا. ومن ناحية ثالثة، فإن وجود جماعات من الدول العربية تساند المقاومة العراقية فى البداية كان محل تقدير المجتمع العراقى، ولكن عندما صورت المقاومة على أنها معوق لتطور أحوال العراق تمهيداً لزوال الاحتلال، انقلب المجتمع العراقى على هذه المجموعات العربية، وأعتبر وجودها سبباً فى استمرا شقائه، فطالب بإبعادها عن العراق، بل وصل هذا الشعور الذى امتد إلى مجمل العالم العربى غايته غير المنطقية، عندما قامت مظاهرات تطالب بقطع العلاقات مع الأردن وإغلاق السفارة الأردنية بحجة أن الزرقاوى أردنى، وأن الأردن يصدر الإرهاب إلى العراق، علماً بأن الزرقاوى

وجماعته محل تعقب الحكومة الأردنية، كما قامت مظاهرات مماثلة أمام مبنى بعثة رعاية المصالح السورية فى بغداد، حيث تقوم الجزائر برعاية المصالح السورية منذ مدة، وذلك تأثراً بموقف المعارضة اللبنانية من الوجود العسكرى السورى فى لبنان، وتطالب هذه المظاهرات سوريا بمنع تسلل العناصر العربية عبر أراضيها لمساندة المقاومة العراقية، وهى نفس المطالبة الأمريكية، ولذلك لا يستبعد المراقبون أن تكون هذه المظاهرات مرتبة لتحقيق نفس الغرض. ومما يذكر أن شعور الشعب العراقى التلقائى الذى يستنكر الغزو الأمريكى لبلاده يتسم بالمرارة عندما لاحظ أن العالم العربى لا يحرك ساكناً إزاء الغزو الأمريكى المنطلق من أقاليم وعبر أقاليم عربية.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون إدارة الدولة العراقية الذى منح مكاناً مميزاً للأكراد قد أشار إلى أن الجزء العربى من العراق وحده هو الذى ينتمى إلى الأمة العربية، ومعنى ذلك أن هذا القانون لا يعتبر العراق كله عربياً، مادام الأكراد ليسوا عرباً، ومادام الشيعة لا يتمسكون بصفتهم العربية، مما يشير إلى أن العراق يتخلص من عروبته التى صورها الأمريكيون على أنها تشبه النازية التى حركت ألمانيا نحو الغزو والتوسع، فجلبت على الألمان الدمار والاحتلال. ولهذا السبب وبنفس المنطق الذى انتزع فيه الأمريكيون جذور النازية فى ألمانيا، عمدت الولايات المتحدة إلى تقليص الطابع العربى فى العراق، وخصوصاً كلما كان أيديولوجيا يتصل بتيارات القومية العربية كالبعث، حيث أصدرت قراراً بإنهاء البعثية وتفكيك الحزب وتصويره على أنه منظمة إرهابية، بحيث يصبح حزب البعث جزءاً من تراث يتصل بالعراق القديم، الذى غيبته السياسات الأمريكية.

(٦) بين فيتنام والعراق

منذ نجحت الولايات المتحدة فى الخروج من ورطة فيتنام ١٩٧٣ ظل شعبها يطارد الأمريكيين على كل المستويات، كما تركت بصمات واضحة على النظام السياسى الأمريكى، وكان الدرس الذى خلصت إليه الدراسات الأمريكية هو أن غرور القوة لا يجب أن يدفع الولايات المتحدة إلى مغامرات جديدة، ورغم ذلك فإن الإدارة الأمريكية فى عهد بوش قدرت أن غزو العراق هو تنفيذاً لطموح أمبراطورى أعد له جيداً، وأنه ليس نكسة تفكير أمريكى، أو إرتداداً عما استقرت عليه الأمة الأمريكية من دروس فيتنام، وعندما بدأ الغزو الأمريكى للعراق سارعت بعض التحليلات إلى الربط بين حالة العراق وحالة فيتنام على أساس شكل المغامرة وعدم وضوح أهدافها، والشك فى أنها مدفوعة بعوامل صهيونية. وحذرت هذه الكتابات من أن استمرار الاحتلال سوف يؤدى إلى تكرار تجربة فيتنام.

على الجانب الآخر، رأى البعض أن هناك فرقاً كبيراً بين فيتنام والعراق، وأن الظروف الدولية وتفرد الولايات المتحدة فى قيادة العالم يجعل التشابه بين الحالتين الفيتنامية والعراقية غير متوفر.

ولاشك أن متابعة الحالة العراقية، على الأقل خلال عام، تُظهر أن المقاومة العراقية، بصرف النظر عن طوائفها أو منظماتها أو اتجاهاتها، مادامت تشترك جميعاً فى التصدى للولايات المتحدة، وكل من يعتقد أنه يتعاون معها يقابل ذلك قيام الولايات المتحدة بعمليات مستمرة وحمالات عسكرية متعددة تحت مسميات مختلفة ضد ما تعتبره بؤراً إرهابية، وهى المدن الرئيسية التى قادت المقاومة، والتى تعرضت لأكبر عمليات تدمير فى تاريخ العراق. ومتابعة هذا المشهد تُظهر أيضاً أن الرئيس بوش قد نجح فى تحقيق بعض الأهداف فى العراق، ولكنه مُصرٌ على تحقيق بقية الأهداف، وأهمها القضاء على الإرهاب وهزيمة القاعدة، وجلب الاستقرار والديمقراطية إلى العراق، وكلها أهداف يجب أن يسانده فيها المجتمع

الأمريكى فى تحقيقها. يقابل ذلك أصوات قلقة بسبب عدم وضوح خطة الرئيس فى العراق، وارتفاع معدل الخسائر المادية والبشرية، وكذلك شعور جميع طبقات المجتمع الأمريكى، بما فى ذلك أعضاء الكونجرس والسياسيون والمفكرون، بأن الولايات المتحدة تتعرض لخطر حقيقى فى العراق، وأنه إذا كان الانسحاب الفورى صعباً، فإنه على الأقل يجب على الرئيس أن يضع تصوره لموقف الولايات المتحدة بناء على معلومات صحيحة وتقديرات واقعية، بعيداً عن المبالغة أو التمويه، وعلى أساس أن الوقت يعمل ضد مصلحة الولايات المتحدة. وقد عكس الرئيس بوش هذا المناخ العام فى خطابه بمناسبة مضى عام على تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وهو ما أسمته الولايات المتحدة نقل السيادة إلى العراقيين، وهو خطأ قانونى فاضح، لأن الدولة المحتلة لا تمارس السيادة نيابة عن الإقليم المحتل، وبذلك فإن الاحتلال يؤدى إلى كمون السيادة فى الشعب حتى إذا زال الأحتلال عادت السيادة إلى الشعب بعد الأستقلال. كذلك فإن مجلس الأمن قد ساعد على شيوع هذا التضليل عندما قرر أن الاحتلال قد أنتها وأن قوات الأحتلال قد تحولت إلى قوات متعددة الجنسيات، وهذا يتناقض مع الواقع وهو أن العراق لايزال محتلا.فإذا كانت الولايات المتحدة قد أقتنعت بأن مصلحتها هى الانسحاب من العراق فأن ذلك يعنى أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى نفس الحالة عندما تورطت فى فيتنام منذ عام ١٩٦٥، ووجدت أن البطولة هى فى انسحاب يحفظ ماء وجهها، وليس الاستمرار فى التورط بعد أن أصبحت قضية فيتنام ملكا للرأى العام، وربما كان هذا هو السبب الرئيسى فى ظهور تميزهنرى كيسنجر الذى كان مستشارا للأمن القومى منذ عام ١٩٦٨. وقد تركت مأساة فيتنام ندبا غائرا فى جبين الولايات المتحدة، ولذلك فإن تجربة العراق إذا أعادت إلى الأذهان قصة فيتنام فإن الشعب الأمريكى سوف يحاسب حكومته عليهما معا، ولذلك من المفيد أن ندرس أهم أوجه الشبه الرئيسية بين فيتنام والعراق. فمن حيث الموقع يعد العراق فى موقع استراتيجى يصعب السيطرة عليه رغم التواجد العسكرى الأمريكى المكثف فى المنطقة والتحالفات

الحميمة الموالية للولايات المتحدة. كذلك كانت فيتنام مجالا مفتوحا للمساندة الصينية والسوفيتية. وهكذا كان التوقيت فى حرب فيتنام أقل ملاءمة بكثير من حالة العراق حيث تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على آليات النظام الدولى

obeikandl.com

(٧) الصراع بين العروبة والإسلام في دستور العراق

تدور مناقشات حامية حول مشروع الدستور العراقى الجديد، الذى يتردد أن واشنطن وضعت أفكاره، وأنها تلح على سرعة انجازه تمهيداً للاستفتاء عليه، كما أجرى الرئيس بوش اتصالات تليفونية مع القيادة العراقية لتذليل صعوبات قبول المشروع من جانب السُنة، وقبل معالجة ظروف وضع الدستور والملاحظات عليه لابد من الإشارة إلى المنطق الأمريكى تجاه الدستور، والذى عبر عنه السفير جلبرث Galbraith السفير الأمريكى السابق فى كرواتيا، والمكلف بمتابعة الدستور، حيث أكد أن الدستور يعكس واقع العراق المنقسم فعلاً، والأفضل تصوير هذه الوحدة الهشة بدلاً من التوحيد القسرى لطوائف متصارعة، وأكد أن العراق لم يخلقه الله، إنما خلقه ونيستون تشرشل بعد الحرب العالمية الأولى، وهو بذلك يؤكد على ما أعلنته الولايات المتحدة من أنها تعتزم إعادة رسم خريطة المنطقة، وأنها تؤكد على حرصها على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

أعلن فى بغداد عن تسليم مشروع دستور العراق الجديد للمجلس الوطنى، الذى يضم أغلبية ساحقة من الشيعة والأكراد، والذى تمت صياغته بمعرفة لجنة لم يشترك فيها العرب العراقيين من السُنة، وصدر فى وقت كانت الولايات المتحدة تعتبر أن الإسراع فى إصداره "نصراً" إضافياً لها فى العراق، يضاف إلى "انتصارها" فى الغزو، و"انتصاراتها" خلال مرحلة الاحتلال. وقد ردت الولايات المتحدة على النقد الذى يتردد بشأن الدستور العراقى حول أنه لا يجوز أن يقوم الاحتلال بوضع دستور للبلد المحتل، وأن ذلك أمر ليس مألوفاً فى تاريخ الدُول، ردت الولايات المتحدة على ذلك بأنه سبق لها أن وضعت الدستور اليابانى خلال احتلالها لليابان، ووضع الدستور الألمانى عام ١٩٤٦ خلال احتلالها لألمانيا، ويقوم المنطق الأمريكى الذى انعكس على الدستور العراقى على أساس أن ألمانيا واليابان

والعراق من الدول الأعداء للديمقراطية والسلام والحرية، وأن العراق جزء من "معسكر الشر"، أو "محور الشر" على حد تعبير الرئيس بوش، وأن هذه الدول الثلاث قد أصبحت دول متوحشة بسبب الطابع الأيدولوجى الذى صبغها. ذلك أن النازية هى مرض ألمانيا الذى دفعها إلى الاعتداء على أوروبا، واجتياح الدول الأوروبية، ولذلك حرصت الولايات المتحدة على القضاء على مصادر النازية ومظاهرها فى الفكر والمجتمع الألمانى، فحظرت الحزب النازى وطاردت أعضاؤه، ونصت فى الدستور على أن الدعوة إلى النازية محظورة، وأن كل الرموز والدعايات النازية محظورة أيضاً. أما فى اليابان، فقد استخلصت الولايات المتحدة أن النزعة العسكرية التى اجتاحت اليابان هى التى دفعت اليابان إلى هذا السلوك الوحشى فى الحرب العالمية الثانية، ولذلك حرصت واشنطن على اقتلاع الطابع العسكرى من اليابان، فنص الدستور اليابانى على كل ما من شأنه القطيعة مع الماضى، وحظر تشكيل جيش حتى لا يجدد النزعة العسكرية مرة أخرى، مع التركيز على ثقل المؤسسات الديمقراطية. وقد اتبعت واشنطن مع العراق نفس المنهج ووضعت حزب البعث على قدم المساواة مع الحزب النازى فى ألمانيا، ومع النخبة العسكرية فى اليابان. ولذلك حرص الدستور العراقى على النص على أن السياسة الرسمية للدولة العراقية هى القضاء على البعث ورموزه، وأنشأ لذلك لجنة قومية عليا تعمل بالتنسيق مع السلطات القضائية والتنفيذية وفق قوانين خاصة على اقتلاع البعث من العراق، ومحاكمة رموزه أمام محكمة جنائية عليا. فما هو الفرق حقيقة بين بعث العراق، وبين الحزب النازى الألمانى والطبقة العسكرية فى اليابان؟

هذه الهيئات الثلاث قادت بلادها إلى مغامرات خارجية، وإن كانت الظروف مختلفة فى هذه البلاد الثلاثة، ولكن العلاقة بين الولايات المتحدة وهذه الدول الثلاث ربما هى التى تميز بين العراق وبين غيره، فالمعلوم أن اليابان قد هاجمت الأسطول البحرى الأمريكى فى ميناء "بيرل هاربور"، فأدخلت بذلك الولايات المتحدة الحرب ضدها، مما أدى إلى احتلالها وفرض الدستور الذى وضعه القائد

العسكرى الأمريكى "ماك أرثر" لليابان. أما ألمانيا، فإن الحزب النازى قد نشأ كرد فعل للقسوة التى عُوملت بها ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الحزب يعكس الروح الألمانية التى تستعلى على الهزيمة والإذلال، ولكن قرار هتلر بغزو أوروبا بالكامل هو الذى وضع الخط الفاصل بين المباح وغير المباح فى الحسابات السياسية والأوضاع القانونية، وأصبحت المعركة قائمة بين المعسكر النازى الفاشى متحالفاً مع العسكرية اليابانية، وبين العالم الحر الديمقراطى بقيادة الولايات المتحدة، فكان الاحتلال الأمريكى لليابان وألمانيا، وكانت المحاكمات الميدانية لمجرمى الحرب فى البلدين. أما العراق، فإن الولايات المتحدة هى التى قامت بالاعتداء عليه فى الوقت الذى كان فيه يَجِدُ فى احترام وتنفيذ قرار مجلس رقم ١٤٤١ الخاص بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل، كما أن الثابت هو أن الولايات المتحدة قد ساقت حججاً كثيرة لا يعترف بها القانون الدولى – حتى لو صحت – فضلاً عن أنها ذرائع مختلقة، مما يجعل التمييز ضرورياً بين جرائم صدام حسين وحزب البعث ضد شعبه من كل الطوائف، وليس ضد الأكراد والشيعة وحدهم، كما يزعمون، فضلاً عن الجرائم ضد جيرانه (إيران والكويت)، وكلها جرائم ساعدت عليها الولايات المتحدة، بل ودفعت إليها، فهى التى سكتت على جرائم صدام ضد شعبه، وهى التى دفعته إلى محاربة إيران حتى يقضى – نيابة عنها – على نظام الثورة الإسلامية فيها. كما أن واشنطن هى التى استدرجت صدام حسين لغزو الكويت حتى تحقق ما حققته تماماً بالوجود العسكرى فى الخليج، والسيطرة على مقدرات المنطقة، ومحاصرة إيران، والتمكين لإسرائيل، وتجزئة العراق والقضاء عليه كدولة عربية. الفارق إذن كبير بين حزب البعث الذى استخدم لمصلحة أمريكية، والحزب النازى الألمانى الذى كان يعمل لمصلحة ألمانية مطلقة.

وقد احتوى الدستور العراقى على عدد من الأحكام الخطيرة التى يجب التنبيه إليها من الناحية الموضوعية. فقد أشار الدستور فى المادة الأولى إلى أن جمهورية العراق دولة مستقلة، وهذه إشارة غير مألوفة فى دساتير الدول، خاصة العربية التى

يبدأ دستورها بالتنويه إلى طابعها العربى. ثم تشير المادة الثانية إلى أن النظام السياسى فى العراق يتحلى بصفات أربع وهى: أنه نظام جمهورى، وأنه نظام برلمانى، أى أن البرلمان هو مركز الثقل فى النظام السياسى وليس رئيس الجمهورية كما كان فى الدستور العراقى قبل الاحتلال، وأنه نظام ديمقراطى، وأنه من ناحية رابعة نظام فيدرالى، وهو الجديد فى الموضوع. ومن الواضح فى الدستور أن هذه الفيدرالية تؤدى إلى تكريس السلطة والثروة فى المناطق والأقاليم عن أساس طائفى، بحيث لا يبقى للحكومة الاتحادية الكثير من الصلاحيات. وهذا واضح بشكل خاص فى معالجة الدستور للمنطقة الكردية التى يراد لها أن تكون فيدرالية كبرى بداخلها فيدراليات صغيرة. وهكذا يتجه الدستور إلى تجزئة العراق بعد أن أغفل الصفة العربية للدولة وكرس الفيدرالية، وأضاف أمرين فى نفس الاتجاه غاية فى الخطورة. الأمر الأول، هو النص فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن العراق جزء من العالم الإسلامى، وهذا نص فريد فى الدساتير الإسلامية حتى غير العربية، لأن فكرة العالم الإسلامى فكرة معنوية، وليس مألوفاً أن يكون الدين رابطاً للعلاقة بين الدول، إذ يكفى لتحقيق هذه الغاية النص على أن الدولة دولة إسلامية، ثم يؤكد الشطر الثانى من هذه الفقرة أن العرب هم جزء من الأمة العربية. فكأن الدستور قد قسم العراق كدولة بين عراق ينتمى إلى العالم الإسلامى وأقلية عربية فيه، حيث لا يعترف بالشيعة بأنهم عرب، كما لا يعترف بالأكراد كعرب أيضاً، وهذا نص بالغ الخطورة، لأنه يؤكد أن العراق لم يعد دولة عربية، ولن يكون لها مكان فى الجامعة العربية، وأن العراق وإن كان يقع فى المنطقة العربية إلا أنه يعامل كدولة آسيوية غير عربية مثل إيران.

وينص الدستور أيضاً فى الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن الإسلام هو مجرد مصدر أساسى للتشريع، فهو ليس المصدر الأساسى، ورتب على هذه الفرضية نتائج غير منطقية، واستخدم مصطلحات غير منضبطة علمياً، حيث حظر إصدار القوانين المخالفة "للمعايير الإسلامية"، وكذلك للمعايير الديمقراطية،

وللحقوق الأساسية والحريات الواردة فى الدستور، وكلها مصطلحات غامضة. ثم يقرر الدستور فى الفقرة الثانية من المادة الثانية أن الدستور يضمن الهوية الإسلامية للشعب العراقى، كما يضمن كل الحقوق الدينية وحرية الجميع فى حدود ديانته فى ممارسة طقوس هذه الديانة.

أما الأمر الثانى، فهو حرص الدستور على تكريس التجزئة وإضعاف الطابع العربى على النحو الذى يقرره فيما يتعلق باللغات الرسمية ولغات التعليم، فترك لكل طائفة لغوية أن تعتبر لغتها هى اللغة الرسمية، كما أكد الدستور أن العربية والكردية هى اللغات الرسمية على المستوى العراقى، ومن حق العراقيين أن يستخدموا فى التدريس لأبنائهم لغتهم الأصلية مثل التركمانية والآشورية فى مؤسسات التعليم الحكومية، كما نص الدستور على أن اللغة المستخدمة شفاهة فى المؤسسات الرسمية كالبرلمان ومجلس الوزراء، وكذلك الوثائق الرسمية يجب أن تكون إحدى هاتين اللغتين العربية أو الكردية، وهذا إمعان فى التمزيق الثقافى واللغوى للعراق، غير أن الدستور اعترف للوثائق الرسمية المحررة باللغتين وحدهما. بعبارة أخرى، فإن الوثائق المحررة الأخرى بغير اللغتين العربية والكرية لن تقبل على المستوى العراقى، كما أن المدارس يجب أن تستخدم اللغتين معاً، مثلما يجب ذلك على المؤسسات الفيدرالية فى كردستان. كذلك أشار الدستور إلى أن العراق يتكون من بلديات ومناطق صغرى ومناطق كبرى، وأن يكون لكل منطقة دستور وحكومة ورئيس ونظام قضائى، وأن البترول والغاز ملك لكل الشعب العراقى فى المناطق والبلديات، على أن تقوم الحكومة المركزية بإدارة البترول والغاز المستخرج من الحقول الحالية بالتعاون مع حكومات المناطق المنتجة للبترول بشرط أن توزع الدخول بطريقة تتناسب مع عدد السكان فى كل منطقة. أما الرئيس العراقى، فيجب ألا يقل سنه عن أربعين عاماً وأن يكون عراقيا بالميلاد ومن أبوين عراقيين، وأن يتوفر لديه السمعة الطيبة والخبرة السياسية، وأن يكون معروفاً عنه الأمانة والصدق. أما رئيس الوزراء، فيجب أن تتوفر فيه هذه

الشروط، ويضاف إليها شرط فريد، وهو أن يكون حائزاً على شهادة جامعية، وهو شرط ليس لازماً للرئيس.

ومن الواضح أن الدستور العراقى الذى وضعت مشروعه الولايات المتحدة يتعاطف تماماً مع الأكراد، ويجور تماماً على العرب، الذين جاءت الولايات المتحدة إلى العراق لكى تخلص العراق منهم، ومن هويته العربية، كما أن الدستور تولى تجزئة العراق، وتسجيل هذه التجزئة فى وثيقة رسمية، والسعى إلى تجزئة العراق قولاً وفعلاً يتناقض تماماً مع الموقف الرسمى الأمريكى، الذى تكررت فيه كلمات مثل وحدة العراق وسلامة أراضيه، وبموجب هذا الدستور يبدأ الصراع بين الطابع الإسلامى والطابع العربى للعراق. فالعراق يضم شعباً مسلماً ولكن جزءاً فقط من هذا الشعب هو الذى ينتمى للأمة العربية، ومؤدى ذلك أن العراق لم يعد دولة عربية، مادامت الأقلية العربية فيه هى وحدها التى تنتمى إلى الأمة العربية.

فهل معنى ذلك أن ينسحب العراق من الجامعة العربية، مادام ميثاق الجامعة يشترط لعضوية الجامعة أن تكون دولة عربية، على أساس أن العروبة ثقافة ولغة وعرق أيضاً

لقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل فى تمزيق العراق، وهذا هو الانجاز الوحيد الذى يستحق كل التضحيات الأمريكية لصالح إسرائيل، ووضعت العالم العربى أمام حقائق مؤلمة: فالأكراد ليسوا عرباً، ولكنه عاشوا فى دولة عربية، والشيعة يجب أن يكونوا عرباً، ولكن يبدو أنهم لا يريدون ذلك، بحيث يبقى حوالى ٢٥% فقط من السكان هم من العرب، مقابل حوالى ٧٠% من الأكراد والشيعة الذين تحالفوا على تقسيم العراق، وعلى نفى صفته العربية.

وأخيراً، فإن مقولة الصراع بين العروبة والإسلام ظلت مقولة فكرية ونظرية يتم إثارتها كلما ضعفت المنطقة العربية، ولذلك فإن هذه المقولة قد تحولت فى العراق لأول مرة إلى حقيقة واقعة، وهى أن يتصارع المسلمون غير العرب مع المسلمين العرب، وأن ينقسم العراق ليس إلى سُنة وشيعة، وإلا لأصبح السُنة

يوازون فى العدد أو يقتربون من الشيعة إذا أضفنا إليهم الأكـراد، وإنمـا أصـبح التقسيم فى العراق على أساس طائفى وعلى أساس عرقى، وما لم يـدرك الجميـع أنهم عراقيون، فإن العراق مرشح لصراعات داخلية تؤدى إلى اضطراب إقليمى لا نهاية له إذا قامت دول ثلاث فى العراق، فإن الدولة الكردية سوف تهاجم من جانب إيران وتركيا، ولهما مصلحة مشتركة فى ذلك فى مواجهة انتعاش القومية الكردية فى هذه الدول، كما ان الدولة الشيعية سوف تنضم إلى إيران ، بينما تنضم الدولـة العربية الصغيرة فى منطقة بغداد إلى المنطقة العربية، مما يـؤدى إلـى ظهـور النزعات القومية، وما يترتب على ذلك من توتر بين إيران والعرب مـن ناحيـة، وبين العرب والأكراد من ناحية أخرى، وهذا بالضبط ما أرادته الولايات المتحـدة من تصريحها بأنها قامت بغزو العراق لكى تعيد رسم خرائط المنطقة.

obeikandl.com

(٨) هل يلزم العراق بدفع التعويضات عن مغامرات النظام السابق؟

يستعد العراق لمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين، وهى المرة الأولى فى التاريخ أن تتم محاكمة رئيس دولة أسقط نظامه احتلال أجنبى. وبصرف النظر عن الجدل حول هذه القضية، وما يثيره الدفاع، وبصرف النظر عما أعتقده بشأن هذه القضية، وهو أن ورقة صدام حسين ستظل واشنطن تلعب بها وفق مصالحها حتى اللحظة الأخيرة من حياته بعد أن استنفدت هذه الشخصية الفريدة، وحققت كل ما تريد فى العراق ومن ورائه المنطقة العربية، أقول بصرف النظر عن هذا كله، فإن النقطة التى نعالجها فى هذا المقام ليست المحاكمة، وإنما مسئولية الدولة العراقية عن أخطاء وخطايا نظام صدام حسين. والمعلوم أن الحديث عن صدام حسين ليس مجمعاً عليه فى العالم العربى والعالم كله، فهناك من يعارضون هذه الأحكام جملة، كما أن هناك من يقبلون ببعضها، وأقلها أن الرجل كان رئيساً عربياً، وأن إهانته على هذا النحو، إن لم تكن بسبب صلابته وصموده لنصرة الحقوق العربية، فإن هذه الإهانة فى أقل التقديرات قصد بها إهانة الأمة العربية فى شخصه. وأننا يجب أن نميز بين الرجل وتصرفاته، وبين مصيره البائس، بل يرى البعض أنه إذا كان صدام حسين جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية، فلماذا لقى جزاء سنمار، إلى آخر ما يحتمل الجدل حول هذه الأحداث التاريخية والشخصية الفريدة. وهذا كله لا يغير من قناعتى حول صدام حسين، فهو إن لم يكن عميلاً، فإنه أقام علاقة قائمة على فهم خاطئ لقواعد التحالف مع دولة عظمى التهمته فى نهاية اللعبة، وتصادف أنه كان رئيس العراق بما يمثله العراق فى السياسات الأمريكية نفطياً وسياسياً وإسرائيلياً، ولو كان صدام رئيساً لموريتانيا مثلاً فى أطراف المنطقة العربية لما حدث للعراق ما حدث.

والحق أننى ظننت أن قضية مسئولية الدولة العراقية عن أعمال رئيسها أمراً مستقراً لا خلاف عليه، ووجدت أن ما أعلنه رئيس وزراء العراق خلال زيارته لطهران فى ٢٠٠٥/٧/١٧ من استعداد العراق لدفع تعويضات لإيران عن الخسائر التى ألحقها بها غزو العراق للأراضى الإيرانية أمراً طبيعياً أيضاً تطبيقاً لهذه النظرية المستقرة القائلة بأن الدولة شخصية قانونية مستمرة، ونظمها السياسية متغيرة، لكنها ترث بشكل متتابع الالتزامات القانونية للدولة. فإذا كان العراق قد غزا إيران والكويت خلال حكم صدام حسين، فإن صدام حسين نفسه كان يعتقد أن ما قام به عمل بطولى يجب تخليده، وأنه أندهش للموقف الأمريكى الذى يكيل بمكيالين مع كل من إيران والكويت. ففى الوقت الذى رتبت واشنطن وباركت غزو العراق لإيران على ما هو معلوم، واعتبرت واشنطن فسخ العراق من طرف واحد لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، التى قدم العراق فيها لإيران نصف شط العرب مقابل أن تكف عن تحريض الأكراد العراقيين ضد الجيش العراقى، أمراً طبيعياً، لأنها أبرمت تحت الإكراه الواقع على العراق. أما فى حالة الكويت، فقد رتبت واشنطن لمعاقبة صدام حسين، واعتبرت الغزو انتهاكاً فاضحاً لأحكام القانون الدولى، رغم أن صدام اعتبر هذا الغزو استرداداً لأرض عراقية مغتصبة وجاء يوم ردها إلى حضن الوطن الأم. ومعنى ذلك أن العراق فى ظل حكم صدام حسين كان محقاً من وجهة النظر الأمريكية، بينما بعد رحيل صدام حسين أصبح العراق مطالباً بالتعويض عن جرائم صدام حسين، أى أن أعماله ضد إيران كانت أعمالاً قومية بطولية من وجهة النظر الأمريكية، بينما أصبحت أعماله ضد الكويت جرائم وفقاً للسيناريو الأمريكى. وفى هذا الصدد، فإن الكويت أحق بالتعويض من إيران، من وجهة النظر القانونية، لأن المناوشات الإيرانية العراقية المستمرة منذ رحيل بريطانيا عن الخليج عام ١٩٧١ كان يمثل غطاء للعمليات العسكرية لأى من الطرفين ضد الطرف الآخر، وكان الصراع السياسى بين البلدين يجعله مفهوماً، وإن لم يكن مقبولا سعى صدام لإسقاط نظام الثورة الإسلامية فى إيران لصالح

العراق والخليج والولايات المتحدة بضربة واحدة، ولكن ذلك كله لم يحدث مع الكويت، وهى دولة عربية مجاورة ساعدت العراق فى حربه ضد إيران، واستفاد من كرمها المتنوع، ثم انقض عليها ليس لتغيير النظام "المعادى" فيها، وإنما لابتلاعها تنفيذاً لدعاوى عراقية إقليمية منذ حكم عبد الكريم قاسم.

والأصل فى القانون الدولى أن الحكومات المتعاقبة ترث الالتزامات الدولية للدولة، ولكن القضية المثارة فى هذا المقام هى من يقرر أن الدولة العراقية مسئولة، وهل تقرر ذلك المحكمة العراقية المخولة بمحاكمة صدام حسين، أم محكمة دولية ليس لمعارضى صدام حسين دخل فى تشكيلها، أو تحديد القانون الذى تطبقه؟

لقد أثار الأستاذ جهاد الخازن فى زاويته المحببة والثرية دائماً فى عدد ٢٠٠٥/٩/٧ فى جريدة "الحياة" مسئولية العراق فى عهد صدام عن التعويض، واتخذ موقفاً استند فيه إلى دراسة لاثنين من الأساتذة بجامعة هارفارد، مفادها أن العراق ليس ملزماً بدفع أى تعويض عن تصرفات صدام تطبيقاً لنظرية الديون الكريهة أو الساقطة Odious Debts. وتعنى هذه النظرية أنه إذا تراكمت ديون على الدولة بسبب مغامرات نظام غير مسئول، فإنه من الظلم تحميل الشعوب المقهورة تحت هذا النظام مسئولية دفع هذه الديون أو التعويضات. ومن الواضح أن المنطلق الأخلاقى لهذه النظرية صحيح، خاصة فى حالة العراق الذى تسبب نظامه فى مغامرات أكلت الأخضر واليابس، وأدت إلى فرض عقوبات صارمة عليه طوال ١٣ عاماً حتى انتهى الأمر باحتلاله وإذلاله. ولا يجادل أحد فى أن الشعب العراقى قد ابتلى بنظام صدام فاصبح الشعب يعانى منه فى الداخل، ومن آثار سياساته فى الخارج، مما يجعل من الظلم تحميل هذا الشعب بعد كل ذلك مسئولية التعويض عن هذه السياسات. وهذا المنطلق الأخلاقى استغل من جانب الولايات المتحدة، ويدخل هذه الدراسة فى إطار سيل من الدراسات والمواقف والسياسات الأمريكية المطالبة بتخفيف أعباء الديون عن العراق، وإسقاط هذه الديون. وقد دخلت واشنطن فى جدل متصل مع دول مثل روسيا وفرنسا بسبب هذا الموضوع،

وعقدت مؤتمرات لإعادة إعمار العراق، وكلها تهدف إلى توفير الموارد البترولية، وعدم تحميل هذه الموارد بكل هذه الديون والأعباء، أملاً في أن تعوض بها الولايات المتحدة عما تكبدته من نفقات هائلة تربو على خمسمائة مليار دولار حتى الآن، خاصة وأن أحد أهداف الغزو هو السيطرة على البترول واستغلال عائداته، ولكن اضطراب الأمن في العراق واستهداف المرافق البترولية، وما يرتبط بها أحبط هذا الهدف الأمريكي ولو بشكل جزئي.

هذه النظرية الأخلاقية التي تعفي الشعوب من تبعة فساد الحكام نظرية قديمة، ولكنها لم تطبق مطلقاً، وإلا لماذا أصرت أوروبا والولايات المتحدة على فرض التعويضات الباهظة على ألمانيا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية لدرجة أن الالتزام بدفع التعويض عن كل ما سببه النظام النازي من أضرار قد ورد في نص المادة ١٢ من الدستور الألماني «يتحمل الاتحاد الفيدرالي نفقات الاحتلال وكل الأعباء المحلية والخارجية الناجمة عن الحرب». كذلك فرض قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الصادر عام ١٩٩٠ على العراق دفع تعويضات لكل من أضير من غزو العراق للكويت من الأفراد والشركات والحكومات، ولم نسمع من الفقه الغربي من طالب بتطبيق هذه النظرية الأخلاقية، فالثابت أن الشعب العراقي لم يكن له إرادة في غزو الكويت، بل كان الشعب ضحية المغامرات التي قام بها صدام حسين، وتحمل الشعب في سبيلها أبهظ الخسائر البشرية والمادية.

والخلاصة أن هذه النظرية لها طابع أخلاقي، ويمكن المجادلة بها في بعض المناسبات، ولكنها تتناقض مع النظرية العامة للقانون الدولي، والتي تؤكد على أن الحاكم يعمل باسم الدولة بقطع النظر عن مدى تمثيله لها من الناحية الفعلية. فهناك فرق بين أن ينتخب الحاكم انتخاباً حراً من شعبه، فتتحمل الشعوب قرارات حكامها، وذلك في النظم الديمقراطية، وبين أن تزوّر إرادة هذه الشعوب فيقرون الحاكم على ما يفعل بسبب القهر، ولكن هذا الفارق يظل دائماً فارقاً أخلاقياً، مادام القانون الدولي لا يتدخل فيما وراء إرادة الدولة التي يعبر عنها ممثلوها، بصرف النظر عن

الطريقة التى جاءوا بها إلى الحكم، أو الطريقة التى يحكمون بها. ورغم أن النظم غير الدستورية لا تحظى أحياناً بالاعتراف الدولى، إلا أن هذه القاعدة تظل قاعدة سياسية وليست قانونية، كما أنها تختلف فى تطبيقاتها وفقاً للمصالح السياسية للدول. وقد بحثت لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولى هذه القضية بالتفصيل عند دراستها لقانون المعاهدات، وذلك بمناسبة بحثها للإكراه كسبب من أسباب إبطال المعاهدة.

فإذا كانت الدولة وحدة سياسية وقانونية مستمرة، فهى التى ترث التزامات الحكومات المتعاقبة، وتقتضى الحقوق المقررة لها فى المعاملات الدولية. وهناك فرق بين زوال الدولة أو اختفائها، وبين تغير الحكومة، وإن ضاق هذا الفرق أو انعدم فى أحوال نادرة للغاية، مثلما حدث فى حالة رواندا بعد تولى الجبهة الوطنية الرواندية الحكم عام ١٩٩٤. وفى حالة العراق، فإن الدولة العراقية لم تختفى باختفاء صدام حسين، وإن جاء إلى الحكم فيها جماعات من المعارضة التى كانت تقيم فى الخارج، ولكن الدولة العراقية تتحمل مسئولية تصرفات الرئيس العراقى، رغم أن فكرة الدولة أصلاً تعود فى المعنى الأخير إلى الشعب، فتقع عليه تبعات هذه التصرفات. ومادام الشعب هو الجذر الرئيسى فى كل الأحوال، فإن خشيته من أن يتحمل تصرفات حكامه المستبدين يجب أن تدفعه إلى مقاومتهم، مادام الأمر فى النهاية يرتد إليه فى أحوال الغرم. وهذا الجذر هو نفسه الذى أدى إلى الاشتباك بين النظرية الأخلاقية والنظرية القانونية. وليس معنى ذلك أن الاشتباك بين النظريتين قد انفض بمجرد التوضيح، ولكن الاشتباك سيظل قائماً فى المعاملات الدولية إلى أن يصبح الشعب حقيقة مصدر سلطات الحاكم، وأن يكون قادراً على محاسبته، وفى هذه الحالة يصبح الشعب هو العنصر الأساسى فى قيام الدولة.

نخلص مما تقدم إلى أن العراق يجب من حيث المبدأ أن يتحمل المسئولية عن الأضرار التى لحقت بكل من إيران والكويت، ولكن نشأة الإلتزام تتطلب حكماً قضائياً من محكمة مختصة، وهذه المحكمة لا يمكن أن تكون المحكمة العراقية، لأن هذه المحكمة تريد أن تبالغ فى التعويضات حتى تظهر مدى فضاحة وخطورة

القيادة العراقية السابقة، ولكن الولايات المتحدة لا تريد أن يتحمل العراق شيئاً، لأن كل غرامة أو تعويض سوف يكون خصماً مما يؤول للولايات المتحدة من ثروات العراق، ولهذا السبب بالذات، فإن واشنطن تعمدت عدم النص فى مشروع الدستور العراقى الجديد على تحمل العراق بأى تعويضات بخلاف ما نص عليه الدستور الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية، كما سبق أن أشرنا. ولكن القضية فى ظنى يجب أن تظل قضية قانونية أكثر من كونها سبباً للإثراء من جانب الدول التى تضررت من سنوات حكم الرئيس السابق صدام حسين.

ولا يفوتنا فى هذه المناسبة أن نقرر أن الولايات المتحدة وبريطانيا تتحملان المسئولية القانونية الكاملة عن الأضرار التى لحقت بالعراق، مادام العراق قد احترم قرار التفتيش الصادر من مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢، وأن ما قامت به بريطانيا والولايات المتحدة من أعمال عسكرية ونهب وسلب لثروات العراق ليس له سند فى القانون الدولى، وحتى لو صحت الذرائع التى قدمها الرئيس بوش ليبرر بها غزو العراق، وهى البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط نظام دكتاتورى، تظل الولايات المتحدة تفتقر إلى السند القانونى الذى يرخص لها هى بالذات غزو العراق، كما يظل العراق محتمياً بمبادئ القانون الدولى القائمة المتعلقة بحقه فى السيادة وسلامة أراضيه وعدم تعرضه للعدوان، ومن ثم تتحمل الدولتان المسئولية القانونية والآثار المترتبة على هذه المسئولية كالتعويض وغيره عن العدوان غير القانونى والخسائر المادية للممتلكات والضحايا وسرقة الآثار وتدمير العراق وحضارته فى محاولة متعمدة لإبادته، كما يحاكم زعماء بريطانيا والولايات المتحدة عن الاستمرار فى الاحتلال والإضرار بمستقبل العراق وتقسيمه، وتعطيل حق المواطن فى حياة مستقرة هادئة وفى استعادة كرامته، كما لا يوجد فى القانون الدولى ما يرخص للقانون الدولى بأن تختار للعراق النظام الديمقراطى الذى تتوهمه، علماً بأن الخطاب الأمريكى لا يختلف مطلقاً عن الخطاب الاستعمارى الذى تتمتلئ به كتب التاريخ، بل إن صدام حسين والرئيس بوش الأب يجب أن

يحاكما على الجرائم التى ارتكبت فى حق الشعب العراقى وجيشه خلال تحرير الكويت، حيث تمت إبادة الجيش العراقى وليس طرده من الكويت، ولذلك فإننى اقترح أن تتشكل محكمة جنائية دولية خاصة للعراق، يمثل أمامها صدام حسين وغيره من الشركاء، فقد كان صدام حليفاً لهم، وهم يعلمون جميعاً قواعد هذه اللعبة الإجرامية، وأن يكون المدعى عليهم هم الشعب العراقى والكويتى والإيرانى والأمة العربية والإسلامية. فلماذا لم تتنبه دراسة هارفارد إلى أن القيام بغزو العراق كان ضد إرادة الشعبين البريطانى الأمريكى، اللذين أجبرا على دفع كل التكاليف التى تم تمويل الحرب بها، فهى حرب ضد إرادة الشعوب، كما أن هذه الشعوب سوف تتحمل التعويض الذى أشرت إليه والذى يجب دفعه. ففى هذه الحالة إذا كان قرار الحرب يعكس إرادة الشعب البريطانى والأمريكى، فإنه لا يجوز الامتناع عن قبول المسئولية الدولية بحجة أن الشعوب كانت ضد هذا القرار، وأنها تظاهرت وعارضت ولكن النظام الديمقراطى فى البلدين لم يشفع فى ردع حكام البلدين عن غزو العراق والاستمرار فيه، ثم أن الشعب الأمريكى قد أعاد انتخاب الرئيس بوش لفترة ولاية ثانية، وأعلن الرئيس بوش بعدها صراحة أنه يعتبر إعادة انتخابه تفويضاً له بالمضى فى هذه السياسة الحكيمة. فإذا كان قرار الرئيس بوش يعكس إرادة الشعب الأمريكى ممثلاً فى أجهزته الأمنيه، فإن الشعب الأمريكى يتحمل التبعات القانونية للقرار الأمريكى فى العراق، وإلا وجب على الشعب الأمريكى أن يقاضى حكومته عن قيامها بعمل لا يتفق مع إرادة هذا الشعب. فما هو موقف النظرية الأخلاقية فى هذه الحالة؟ هل تعفى الولايات المتحدة من المسئولية والتعويض لمجرد أن شعبها لم يقبل القرار، وأن حكامها لا يعبرون عن شعوبهم، أم أن النظرية العامة للقانون الدولى هى التى تنطبق فى هذه الحالة، مادام النظام ديمقراطيا، ومادام الرئيس منتخباً وفقاً للقواعد الدستورية، ولم يصل للسلطة كصدام حسين عن طريق الانقلاب؟

أننى اعتقد أن النظرية الأخلاقية تقوم على أساس سليم، ولكن المشكلة هى أن إثارتها بالنسبة للعراق فى هذه المرحلة تحركه دوافع سياسية واضحة، وهى اتجاه الولايات المتحدة إلى إعفاء العراق من أى التزام مالى كالديون والتعويض وغيره لمصلحتها، وقد شرحنا ذلك بالتفصيل فى صدر هذه المقالة، كما أن هذه النظرية تستخدم كلما كان هناك مسوغ سياسى لاستخدامها، ولذلك فإننى أرجو أن يتنبه كتابنا ومثقفونا إلى عدم الوقوع فى شرك هذه النظرية، وألا يأخذوا منها ما قد يكون مغرياً من الناحية الإنسانية، لأن النظريات عادة توضع لحكم ظاهرة بأكملها، وإلا كان النظر إلى بعض أجزائها قصوراً فى فهم النظرية.

obeikandl.com

(٩) مؤتمر الوفاق ومستقبل العراق

بقطع النظر عن التحديات التى تواجه قرارات مؤتمر الوفاق فى الواقع العراقى، فإن هذا المؤتمر يعد رمزاً للكثير من الدلالات أحدها الشعور بأن العالم العربى قد بدأ يهتم اهتماماً حقيقياً بالمشكلة العراقية. وقد بدا أن افتتاح المؤتمر والكلمات التى ألقيت فيه من الأطراف العراقية المختلفة سوف يكون بداية التحدى الكبير بسبب الانقسام الذى ظهر من مواقف الوفود، والذى انحسر فى اتجاهين أساسيين: الأول، هو أن مشكلة العراق تتركز فى عدم الأمن بسبب الإرهاب، وأن المطلوب هو التضامن للقضاء على هذا الإرهاب، بينما ركز الاتجاه الثانى على أن المشكلة الرئيسية فى العراق هى الاحتلال الأمريكى، وكان واضحاً منذ البداية أن العالم العربى مطالب بأن يقوم بالتقريب بين أبناء العراق على أساس القواعد التى تكفل وحدة العراق وسلامة أراضيه ،وتجعل المصلحة العراقية العليا فوق كل الاعتبارات المصحوب بالاشفاق من تحديات التنفيذ خاصة وأن الرئيس العراقي قد استبق الجلسة الختامية وأعلن أنه مستعد للقاء عناصر المقاومة التي ترغب في ذلك، إلا أن الولايات المتحدة وشركاء الحكم في العراق أعلنوا بعد ذلك عن معارضتهم لهذا الموقف ، وتلك واحدة من أهم عقبات التنفيذ، مادامت تهدئة الشارع العراقي هي نقطة البداية في أي تسوية في العراق .ومن الواضح أن المسافة الفاصلة بين الخطاب الكردى الشيعى من ناحية، والخطاب السُنى من ناحية أخرى يجب أن يقوم العالم العربى بجسرها، وأن يحتضن العراق "الجريح" حتى لا يكون مصدراً للفتن والكوارث الطائفية . وعندما أصدر المؤتمر بيانه الختامي أشاع جواً من الارتياح للعالم العربى. وبالفعل بذلت اللجنة العربية المكلفة بالشأن العراقى دوراً بالغ الأهمية، بالإضافة إلى دور الأمين العام للجامعة العربية للتوصل إلى توافق. ومن الواضح أيضاً أن هذا المؤتمر لم يكن مقرراً له أن ينقل العراق مما هو

فيه بلمسة سحرية إلى العراق الذى نريده، كما ان المؤتمر يمهد لمؤتمر آخر فى مارس. هناك إجماع على نجاح المؤتمر، بل إن الأمين العام للجامعة يرى أنه لم يتوقع كل هذا النجاح، وأنه بدا متحفظاً للغاية، وأنه حذر من الإفراط فى التفاؤل، لأنها تلك المرة الأولى التى يجلس العراقيون فيها وجهاً لوجه، وأن يتبادلوا الرأي في كل القضايا الحساسة دون تردد، وأن يفصحوا عن آرائهم بكل وضوح.

ويهمنا فى هذه المقالة أن نرصد نقطة جوهرية تتعلق بتحديات وعقبات التنفيذ فى الواقع. وبطبيعة الحال، فإن هناك مسألة تسبق هذه النقطة، وهى تقييم أعمال المؤتمر من وجهة نظر مختلف الأطراف، وهذه قضية هامة، لأن الطرف الخاسر فى المؤتمر سوف يسعى إلى تحسين موقفه على الأرض حتى ينعكس ذلك فى مؤتمر مارس القادم. من وجهة النظر الشيعية والكردية، حقق المؤتمر رضا السُنة وتوافقهم، خاصة على المشاركة فى الانتخابات، وسجل المؤتمر حرص الأطراف على عراق واحد ديمقراطى "فيدرالى"، وهى كلمة أضيفت إلى مسودة البيان الختامى بعد إقراره وتحفظ السُنة عليها. سجل الشيعة والأكراد أيضاً إدانة للإرهاب فى العراق، وتحدث البيان عن المقاومة كحق للشعب دون تحديد هذا الحق فى العراق، وكذلك سجل الموقف الشيعى الكردى أن العراق متعدد الطوائف والأعراق، وهى صيغة فى الدستور يقصد بها تعزيز الفيدرالية، ويقصد بها تميز طوائف العراق الدينية والثقافات، وأخيراً سجل الشيعة والأكراد عدداً من المطالب التى يتعين أن تفى بها الأطراف والعالم العربى. أما السُنة، فقد سجلوا عدداً من النقاط أولها النص على عراق واحد، وثانيها قضية المقاومة والإرهاب، وثالثها مسألة الوجود الأجنبى فى العراق. ومن الواضح أن البيان لم يفترق كثيراً عما طالب به السُنة من انسحاب تدريجى للقوات الأجنبية، وبناء للقوات الوطنية العراقية. صحيح أن السُنة لم يحصلوا سوى على تأكيد لمبدأ المقاومة، إلا أنهم متفقون مع البيان فى ضرورة التمييز بين المقاومة والإرهاب. وقد يرى البعض فى هذا الموقف كسباً من حيث النص على المبدأ، كما قد يرى فيه البعض الآخر

تحصيل حاصل، لأن الأصل هو شرعية المقاومة ونبذ الإرهاب، ولكن المهم هل ما يحدث فى العراق مقاومة أم إرهاب. غير أن هناك اتفاقاً بين الفرقاء على أن اضطراب الأمن فى العراق قضية أولية دون استدعاء كل اسباب هذا الاضطراب، واتفاقا على اهمية العملية السياسية التى لا تستبعد احد. وقد لوحظ أن كل الأطراف تجنبت التعرض للعمليات الأمريكية فى المدن العراقية بمساعدة قوات الجيش والشرطة العراقية، والارتباط بين الاحتلال وهذه القوات من وجهة نظر الجامعات الإرهابية وجماعات المقاومة على السواء، ولذلك اقتصر الاتفاق فى هذا المقام على خطر إراقة الدم العراقى خاصة بين المدنيين، وهو ما يقترب بشكل أكبر من موقف السُنة، لأن ذلك لا ينتقد مهاجمة قوات الاحتلال. وكان الاتفاق على إدانة أعمال التعذيب هما مشتركا، حيث ذّكر بعض المشاركين بعصر صدام وبطشه للجميع، وهو اعتراف مهم من الشيعة والأكراد بأنهم لم يكونوا وحدهم هم المستهدفين لأسباب عرقية أو دينية، وأن الاستبداد طال الجميع، ولكن المشاركين لم يتعرضوا لجرائم التعذيب الأمريكية.

من وجهة النظر العربية، يعد المؤتمر انتصاراً كبيراً لروح المصالحة والالتحام بين الجهود العربية التي لم تبدأ إلا عند نقطة حرجة فى تطور الأوضاع فى العراق، وحرص أمريكى على إشراك العالم العربى حتى تتمكن الولايات المتحدة من تقرير حسابات الانسحاب أو البقاء بمعزل عن خسائرها، أو مستوى العملية السياسية فى العراق.

وقد رحبت الولايات المتحدة بنتائج مؤتمر المصالحة، ولم تجد مانعاً فى أن يبدأ الحوار بين الحكومة العراقية "والمتمردين"، ولكن هناك فرقاً بين التمرد والمقاومة والإرهاب، وهو مصطلح مخفف لوصف "الإرهابيين" الذى تستخدمه البيانات الأمريكية. وما يهم الولايات المتحدة هو احتواء المقاومة، وتقدم العملية السياسية، ولذلك لم تعلق على مسألة الانسحاب الواردة فى البيان.

وفى تقديرى أن نجاح الوفاق يبدأ بالإعلان عن جدول زمنى للانسحاب، وهذه نقطة قد تكون خلافية فى هذه المرحلة، لأن الحكومة العراقية هى التى طلبت من مجلس الأمن بقاء قوات الاحتلال التى يطلق عليها فى قرارات المجلس "القوات المتعددة الجنسيات"، كما أن الجدل فى الولايات المتحدة لايزال محتدماً حول قضية الانسحاب من العراق، ويبدو أن مجلس الشيوخ ليس مستعداً بعد لاتخاذ قرار بمعزل عن الإدارة الأمريكية، والدليل على ذلك هزيمة مشروع قرار بهذا المعنى فى المجلس. كذلك لا يمكن أن ينجح الوفاق ما لم يتم وقف كافة الأعمال المسلحة من كل الأطراف، وهذا فى ظنى هو الخطوة الأولى، وإنما يجب أن تكون هذه الخطوة فى إطار خطة أشمل معلن عنها للانسحاب. فيجب أن تتوقف القوات الأمريكية بعد إعلان الانسحاب عن أى نشاط عسكرى ضد المدن العراقية مقابل أن تقف كل أعمال المقاومة، وأن يتم ذلك تحت إشراف عربى ودولى. ويخشى أن تكون مطالب المؤتمر من الدول العربية بتعزيز وجودها الدبلوماسى والإعلامى وضبط الحدود وتدريب كوادرها الأمنية وغيرها جزءاً من تصور تطبيع الموقف فى العراق لصالح استمرار قوات الاحتلال مع استمرار انعدام الأمن. لأن كل هذه التوافقات سوف تصطدم بصخرة الاحتلال، ومادام الاحتلال قائما، فإن الإرهاب والمقاومة وإبادة الشعب العراقى وتجزئة العراق سوف تستمر، فكلها فى ركاب الاحتلال.

وأخيراً، فإننا لا نظن أن روح الوفاق التى بدت فى المؤتمر سوف تكون كافية لإزالة كل مظاهر التجزئة فى الحال، وإنما هى بداية إذا حسنت النوايا وتوفرت شروط النجاح، بحيث يمكن القول أن هذه بحاجة إلى حماية عن طريق هذه الإجراءات التى أشرت إليها. ولكن هذه الروح قد تكون كافية لتجنيب العراق حرباً أهلية توسع دائرة التجزئة، وتبرر وجود الاحتلال والإرهاب، وتسهم فى القضاء على ما بقى فى العراق من مظاهر الوحدة والوئام.

إن ما تمخض عنه هذا المؤتمر يضع العراق فى مفترق الطرق، ولذلك يجب الالتفات إلى ما نقل عن المقاومة العراقية من أنها ليست بحاجة إلى اعتراف بشرعيتها، وأنها حقيقة قائمة، بينما لا يجب الالتفات لحظة واحدة إلى ما يتردد من أن الاعتراف بالمقاومة هو مقدمة لإعادة نظام صدام حسين، والسبب بسيط وهو أن هناك إجماعاً عراقياً على مساوئ بعض رجال البعث والنظام، وعلى أن المقاومة حق للشعب العراقى. بل إن الاتفاق على انسحاب القوات الأجنبية لم يكن من التصور أن يتم لولا موافقة الولايات المتحدة في هذا الأمر الذي تملك فيه وحدها القرار، وبالفعل هناك إشارات تلتقي مع هذا الافتراض من الجانب الأمريكى، ونحن نأمل أن تلتقى المصلحة الأمريكية مع الرؤية العربية لإنقاذ العراق مما يواجهه من مخاطر.

obeikandl.com

(١٠) حصيلة محاكمة صدام حسين ورفاقه في قضية الدجيل

انعقدت الجلستان الثالثة عشرة والرابعة عشرة لمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين ورفاقه السبعة في قضية الدجيل يومي ٢٨ فبراير والأول من مارس ٢٠٠٦. وقبل تقييم هذه الجلسات يجب الإشارة إلى أن ورقة صدام حسين استخدمتها واشنطن طوال العقود الأربعة الأخيرة رئيساً للعراق وحاكماً لبلد محاصر حتى تم اسقاط نظامه، ولذلك فإن ظهور صدام، وفكرة محاكمته، وتوقيت المحاكمة، وتشكيل اللجنة، وتعيين رئيسها وأعضائها، والقانون الذى يحاكم على أساسه، كلها مرتبطة إلى حد بعيد بالسياسات الأمريكية. وليس صدفة أن تجرى المحاكمات فى وقت يعانى فيه العراق أسوأ موجات الحرب الأهلية الطائفية، ربما لكى تنكى هذه الموجة، وليس صدفة أن ينحى رئيسا المحكمة السابقان، ويختار لرئاسة المحكمة مواطن عراقى كردى أضيرت أسرته ووسطه فى مأساة خليجية التى أبيد فيها الآلاف، وهو بالقطع يحمل آلام هذه المدينة المنكوبة ضد الجلاد، وهو بالقطع أيضاً لن يكون محايداً نزيهاً رغم عنه. ويجمع المراقبون على أن اختيار قضية الدجيل – وهى أخف القضايا الداخلية – يقصد بها الكثير، من ذلك أن الدجيل القريبة من الحدود الإيرانية العراقية وقعت فيها محاولة اغتيال صدام، فتم اعدام من تم اتهامهم، وهم جميعاً أعضاء فى حزب الدعوة الإسلامية الذى يمثل نسبة عالية من النخبة الحاكمة الآن فى العراق، فاختلط المتهمون السُنة بالقاضى الكردى بالنخبة الحاكمة الشيعية. عندما وقع حادث الاعتداء على صدام فى الثامن من يوليو ١٩٨٢ تم القبض على ١٤٨ شخصاً، وأدانتهم فى محكمة الثورة، التى قررت إعدامهم جميعاً، ومن بينهم ١٨ فتى دون الثامنة عشرة. ومن بين هذا العدد الإجمالى أعدم أربعة خطأ وهم أبرياء، كما أفلت أثنان من المتهمين سهواً، وتمت مصادرة ممتلكات المتهمين الذين أعدموا، ولكن تم تعويض من نزعت ملكيتهم فى

بساتين القرية، التى أكد صدام أن مصادرتها كانت أمراً قانونياً. وخلال المحاكمة قتل ٥٢ شخصاً من المتهمين.

وقد انتهى الدفاع من تقديم عدد من الوثائق، بحيث يمكن القول أن الجلستين الثالثة عشرة والرابعة عشرة هى بداية المحاكمة الجديدة، ولذلك لم يثر صدام ورفاقه ضجيجاً فى الجلسة التى تعودوا على إثارته، وربما صدمهم تقديم الإدعاء لهذه المستندات الصحيحة. ولم يعمد صدام إلى استخدام الإعلام الذى يغطى الجلسات بشكل مكثف هذه المرة، وإن حاول أن يكسب تعاطف رئيس المحكمة حين ذكره بأنه حكم العراق لما ينيف على ثلاثة عقود، حقق فيها أمجاداً أهمها الدفاع عن البلاد ضد إيران، فى إشارة إلى أن كل الإجراءات التى اتخذها فى الدجيل أثناء الحرب مع إيران لها ما يبررها دفاعاً عن البلاد فى ظروف استثنائية. وربما أضاف صدام إلى المتهمين تهمة أخرى، بجانب التآمر على حياته، وهى العمالة لإيران، مما يزيد الحرب الأهلية اشتعالاً فى ضوء دور إيران فى العراق.

صحيح أن المحاكمة تأجلت حتى يوم ١٢ مارس ٢٠٠٦، وأن مراحل المحكمة التالية تشمل قيام الإدعاء بتحديد التهم الموجهة لكل من المتهمين السبعة، ومواد القانون التى تنطبق على الوصف القانونى للجريمة والعقوبة المقررة. ولكن الصحيح أيضاً أن الجلسة الأخيرة الرابعة عشرة كانت فى نظرى كافية لتقييم مجمل القضية. فقد بدا الإدعاء جاداً فى الجلسة الثالثة عشرة، وقدم عدداً من المستندات تركت الانطباع بجدية الموقف، ثم ظهر الإدعاء فى اليوم التالى يحاول أن يرسم قدراً أكبر من الجدية، فزعم أن لديه من الوثائق الخطيرة، ولكن نظراً لحرصه على وقت المحكمة، فإنه سوف يكتفى بتقديم بعضها. ولكن الإدعاء لم يقدم شيئاً ذا أهمية، وتعرض لملاحظة قانونية من صدام قبلتها المحكمة على الفور، وهى انتقال صدام لما استخلصه المدعى العام من الأدلة.بما يتجاوز اختصاصه ويدخل فى اختصاص المحكمة. كما قبلت المحكمة دفوع بعض المتهمين، فيما بدا أن هذا المناخ خلق جواً من الصدمة عند القاضى، فبدأ يلاطف المتهمين ويبدى تعاطفاً

معهم، بعد أن خذله تظاهر الإدعاء بما لديه من أوراق. ودون أن نسارع إلى نتيجة غير مضمونة، فإنه يبدو لنا أن القضية قد طويت لصالح المتهمين. ويجب أن نسجل فى هذا الصدد أن محاكمة صدام حتى فى ظروف الاحتلال والحرب الأهلية كان يمكن أن تكون سابقة تاريخية فى الانتصار للعدالة، ولكن يبدو أن هذه الفرصة قد ضاعت إلى الأبد. فهناك – كما يقول العراقيون – مئات أو آلاف الجرائم التى ارتكبها صدام ضد شعبه وجيرانه، ولذلك يجوز التساؤل حول السبب فى اختيار أتفه الجرائم رغم هولها بمقياس الاستخفاف بأرواح الناس وكرامتهم.

أما أن القضية قد طويت فى نظرنا، فتفصيله هو أن الإدعاء قدم وثائق حول إعدام ١٤٨ شخصاً فى حادث الدجيل وتشمل الوثائق: تقرير برزان من المخابرات إلى صدام، وتأشيرة صدام للأجهزة المختصة، ومكافأة لكل من اشترك فى كشف المؤامرة، ثم تقرير حول إحالة المتهمين إلى المحاكمة، وقرار الإدانة من جانب محكمة الثورة، والمرسوم الجمهورى بالمصادقة على حكم الإعدام، ومرسوم بإعفاء اثنين من تنفيذ الحكم بسبب السهو، وتأشيرة بالتحقيق فى هذا السهو، ثم قرار باعتبار المعدمين خطأ شهداء، وتأشيرة بتشكيل لجنة للكشف عن تنظيم حزب الدعوة خاصة الجناح النسوى. ثم قدم الإدعاء أيضاً عدداً من شكاوى أهالى المتهمين للاستفسار عنهم، وكذلك تقارير بعض المسئولين الحزبيين إلى قياداتهم حول بعض المتهمين فى أحداث الدجيل، وقال الإدعاء أن هذه التقارير هى السبب المباشر فى إعدام المتهمين. وقد شكك رفاق صدام المتهمون فى القضية فى صحة هذه التقارير وطعنوا باختلاقها وتزوير امضاءاتهم وأسلوبها، فضلاً عن رفضهم للإدعاء بأن تكون هذه التقارير هى السبب فى الإعدام قفزاً فوق المحاكمات، حتى لو كانت صورية.

ودون أن يساء فهم تقييم القضية، ويظن أننى أدافع عن صدام ورفاقه فى هذه الجريمة، حيث أننى أشد ممن يعتقدون أن الشعب العراقى قد ابتلى من جانب النظام والاحتلال معاً، فإنه فى تقديرى أن كل هذه الوثائق لا يمكن أن تشكل إدانة مباشرة

لصدام حسين، لأن رئيس الدولة الذى تعرض لمحاولة اغتيال قام بما تم وفقاً لقانون بلاده، يمكن أن يجد تبريره فى هذه الظروف الاستثنائية. فهذه هى الإجراءات العادية حتى فى الظروف العادية، كما لم نجد فيها تجريماً لأى عمل قام به مساعدوه. ولعلنا نشير إلى أن محاكمة الجنرال بينوشيه – رئيس شيلى الأسبق – عندما اعتقل فى لندن عام ٢٠٠٢، وتأكيد المحكمة فى مجلس اللوردات إدانته بقانون دولى لم يتشكل بعد Lex Ferenda، كانت تتعلق بمسئوليته السياسية كرئيس للدولة، وليس بمسئولياته الجنائية المباشرة.

من ناحية أخرى، أشار دان ميرفى فى مقاله المنشور فى Christian Science Monitor يوم ٢مارس ٢٠٠٦ بعنوان: «صدام يقبل المسئولية ولكن لا يقر بالذنب» إلى أن صدام أقر بأنه تصرف كرئيس للدولة، وأن ذلك يشير إلى استراتيجية دفاعه فى الجلسة المقبلة، أى الاعتراف بالجرائم ثم تبريرها. أظن أن هذه الاستراتيجية خاطئة أيضاً إذا صح هذا الافتراض.

على أية حال، فمن الناحية القانونية الصرفة، لا أظن أن المحاكمة فى ضوء هذه المستندات التى لا تقدم اتهاماً جدياً لصدام ورفاقه سوف تسفر عن إدانة أو حتى عن مجرد تقديم الاتهام.

obeikandl.com

(١١) هل يمنع الاحتلال الأمريكى الحرب الأهلية فى العراق: تحليل لتصريحات الرئيس مبارك

جددت تصريحات الرئيس مبارك لقناة العربية يوم ٢٠٠٦/٤/٨ الجدل حول عدد كبير من الموضوعات الشائكة، بدءاً بموقف مصر من المأساة العراقية، وانتهاءاً بالتداعيات السلبية لهذه التصريحات على مجمل المصالح القومية المصرية. وقبل تحليل هذه النقاط وغيرها، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الدولة هو الذى يحدد المصالح القومية، ويحدد لها خطوط المواقف والسياسات التى يظن أنها تخدمها. ولكن هذا التقدير من جانب الرئيس قد يختلف عن تقديرات أخرى مصرية، كما قد يختلف عن مشاعر الشعب المصرى ككل، وهذا أمر جائز ومقبول، ولا يقدح فى تقدير الرئيس مادامت تلك قناعته ولا تلتبس بأمور أخرى، خاصة وأن موقفه من العراق يتطابق تماماً مع الموقف الأمريكى، مما يثير التحفظات، وربما التفسيرات والأحاديث. فقد أكد الرئيس مبارك فى حديثه لقناة العربية الفضائية أنه يعتقد أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق فى هذه المرحلة يعد كارثة، لأن العراق يعانى من الحرب الأهلية، وأن الانسحاب الأمريكى يؤدى إلى تفاقم هذه الحرب، كما أنه انتقد الحكومة العراقية لأنها لم تسمح بتواجد قوات عربية أو دولية، وأن الشيعة فى العراق يكنون الولاء لإيران. فإلى أى مدى تتفق رؤى الرئيس مع الرؤى الأخرى، ومع التوجهات العامة للشعب المصرى؟

وقد أدت هذه التصريحات إلى ردود فعل حادة من جانب القيادة العراقية والإيرانية وقيادات الشيعة فى البحرين والخليج، بل إن بعض قيادات العراق اتهمت الرئيس بشكل واضح بأن موقفه يخدم مصالح أجنبية، ويضر بمصالح الشعب العراقى، كما أنه يسهم فى إشعال الحرب الأهلية، ويشكك فى وطنية الشيعة فى العراق وانتمائهم الوطنى والعربى.

obeikandi.com

وللأمانة التاريخية، يجب أن نفرق بين موقف عموم الشعب المصرى، وموقف الحكومة المصرية، وبعض الأقلام القليلة للغاية فى مصر من قضايا مأساة العراق. فمنذ إعلان واشنطن أنها تتهم العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل، وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ عام ٢٠٠٢ بشأن التفتيش فى العراق، كانت مصر من أعلى الأصوات التى حثت العراق على قبول التفتيش والإخلاص له، ربما خوفاً على العراق، ورغبة فى أن يتفادى بالتفتيش أى خطط أمريكية أخرى. وعندما أعلنت الولايات المتحدة صراحة أنها ترسل قوات إلى الخليج لغزو العراق، والقيام بنفسها بالتفتيش صمتت مصر تماماً، وكانت السفن الحربية الأمريكية تمر فى قناة السويس، وهى تعلن أنها ذاهبة لغزو العراق. وكان الجدل فى ذلك الوقت يدور حول مدى قانونية مرور السفن الأمريكية لضرب العراق فى ضوء اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وقامت المظاهرات مطالبة بمنع مرور هذه السفن التى تعلن عن وجهتها، وطالبت جموع الشعب الحكومة بتطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك، التى سبق أن ألح عليها الرئيس مبارك فى قمة القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠التأكيد حق الكويت فى المساندة العربية ضد الغزو العراقى لها، وأصدرت القمة بأغلبية بسيطة (صوتان فقط) قراراً بهذا المعنى عقب مشادة حقيقية مع بعض الزعماء العرب، ثم شاركت مصر، فى إطار التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة، ضمن خطتها التى شجعت العراق على الغزو، وخططت لضرب العراق بعد ذلك، وهو مرتكب للجرم المشهود الذى أوقعته فيه، ولكن هذه المرة بتوظيف الشرعية الدولية، التى وجدت العراق فعلاً منتهكاً للميثاق ومستحقاً للجزاء.

وسواء انتظمت مصر فى الحملة العسكرية فى إطار علاقاتها الأمريكية، أو مصالحها الخليجية، أو لقناعة بعدم مشروعية الغزو العراقى، وعجز العالم العربى وحده عن وقفه وإزالته، فإن شطرا من الشعب المصرى اتهم الرئيس بالعمل مع الولايات المتحدة ضد دولة عربية، وطعن قضائياً فى صحة قرار إرسال قوات مصرية بغير مراعاة دقيقة لأحكام الدستور، وضمن خطة أمريكية لضرب العراق

تحت ستار تحرير الكويت. وهذا القرار لم يكن شعبياً فى مصر، رغم أن الشعب المصرى بأكمله استنكر غزو العراق للكويت، وألقى باللائمة على الولايات المتحدة وخدعتها لصدام حسين، واعتبر أن العملية كلها، الغزو والتحرير، لعبة أمريكية وظفت فيها مصر. وبررت الحكومة المصرية للشعب المصرى آنذاك موقفها بأنها تهدف أيضاً، إلى جانب تحرير بلد عربى شقيق، وصد عدوان بلد عربى معتدى، الاقتراب من خيرات النفط تحت ما سمى فى ذلك الوقت «إعلان دمشق»، الذى ضم دول الخليج الست، بالإضافة إلى مصر وسوريا بهدف مكافأة الدولتين عن جهودهما الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية مع الولايات المتحدة أكثر من كون هذه الجهود تضامناً مع دول الخليج.

أما موقف مصر من الجزاءات التى فرضت على العراق طوال ثلاثة عشر عاماً (١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣)، فكان يركز على المطالبة برفعها بسبب آثارها اللا إنسانية، وليس بسبب انتهاء صلاحيتها القانونية. ومادامت الولايات المتحدة هى الطرف الآخر فى القضية، وهى التى تحدد شروط إنهاء الجزاءات وليس مجلس الأمن، فقد اعتقد كثيرون فى مصر أن الحكم لا يشذ عن الموقف الأمريكى بحكم التحالف الوثيق بين البلدين.

وعندما انعقدت قمة شرم الشيخ فى الأول من مارس ٢٠٠٣، كان العراق يتأهب للغزو الأمريكى، فانضمت مصر إلى موقف القمة الذى يناشد واشنطن ضبط النفس، والقمة على يقين أن الجميع ساهم أو سكت أو سهل للغزو الأمريكى، أحياناً بحجة أن صدام لا يمكن إزالته إلا بقوة خارجية، وتارة أخرى لأنه يجب أن يزال لأنه غزا الكويت، وهدد دول الخليج طيلة بقائه فى الحكم، حتى رغم العقوبات القاسية التى أذلت العراق، وأن استمرار وجوده رغم كل شئ يمثل تهديداً مستمراً لأمن الخليج. والغريب أن قصف الولايات المتحدة لبغداد كان مصدر سعادة فائقة لبعض أطفال العالم العربى، وهى المرة الأولى فى تاريخ المنطقة التى نرى فيها بعض العرب يبتهجون ويتبادلون التهانى بسقوط عاصمة عربية كبرى كبغداد. أما

مصر فلم تعلن إدانتها للغزو مثل بقية الدول العربية، وإنما ركز الرئيس مبارك على أنه حذر صدام مراراً من سوء عمله، ونصحه بما يلزم ولم يستجب.

وعندما بدأت المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكى كانت محل إعجاب الشعب المصرى، الذى آلمه أن يرى عاصمة الرشيد تئن تحت احتلال سعى إليه التحالف الصهيونى الأمريكى للقضاء تماماً على العراق كوطن وقوة فى المنظومة العربية، بعد أن أفسد صدام، فأصبح من الصعب لدى كثيرين أن يميزوا بين فساد الحكم وفساد الدولة، مادام الحاكم فى العالم العربى هو الوطن، والولاء للوطن يفترض الولاء للحاكم أولاً، ولا أظن أن العالم العربى سوف يدرك أى ممارسة للديمقراطية ما لم ينجح فى الفصل بين الولاء للحاكم والولاء للوطن، وما لم يكن قادراً على تقييم الحاكم وفق قدرته على خدمة مصالح الوطن. والمعلوم أن مصر لم تستخدم فى خطابها الرسمى كلمة «المقاومة العراقية»، كما توقفت منذ قمة بيروت العربية، مع سائر الدول العربية – عدا سوريا وليبيا مؤخرا – عن استخدام مصطلح «المقاومة الفلسطينية» بعد أن قررت واشنطن أنها إرهاب، وأن الشعب الفلسطينى «الإرهابى» تجوز إبادته لكى تمارس إسرائيل حقها فى الحياة كما تشاء، وتدافع عن شعبها «المقدس» ضد «الغاصب والإرهابى» الفلسطينى. ورغم ذلك، ظهرت أقلام معروفة فى مصر تطالب مصر بالتدخل لمساندة واشنطن على قمع «الإرهاب» العراقى، قبل أن يصبح الإرهاب فى العراق صناعة أمريكية وإسرائيلية مقصودة، وقبل أن يصبح العراق غابة اختلطت فيها المقاومة الشريفة مع الإرهاب الأعمى الذى ينفذ المخطط الأمريكى فى القضاء على عقل العراق باغتيال علمائه وأساتذته والشرفاء فيه، بعد أن نهب ثروته البترولية والأثرية، ودمر البنية التحتية، ووضع البلاد على شفا الحرب الأهلية، وهو الذى يرسل عملاءه لإذكاء الفتنة.

وقد سارعت مصر بالاعتراف بكل الحكومات المؤقتة فى العراق، رغم الرفض الشعبى فى مصر لهذه الحكومات العميلة للاحتلال. وقد قدرت مصر أن

سقوط النظام فى بغداد يحتم وجود حكومة للبلاد حتى لو كانت صنيعة هذا الاحتلال لإدارة شئون المجتمع العراقى، خاصة وأن المجتمع العراقى تفرقت مصالحه ومواقفه من الاحتلال ، وذلك بفعل الخطة الأمريكية التى أعدت قبل الغزو بسنوات، ربما ترجع إلى عام ١٩٩١ عندما شجعت التمرد الشيعى والكردى على ما أسمته «الدكتاتورية العربية»، وكرست حقيقة مغلوطة، وهى أن استبداد وبطش نظام صدام حسين قد استهدف الشيعة والأكراد وحدهم، مع أن صدام لم يميز بين طوائف الشعب، وإنما نال الجميع شره. وقررت واشنطن أن صدام هو الذى فرق الشعب، وأن الغزو نعمة كبرى لتخليص الشيعة والأكراد من «جلاد العرب».

ثم بدأت العملية السياسية التى شجعتها مصر، ربما لأنها – مثل غيرها – كانت تظن أنها تؤدى إلى عراق ديمقراطى جديد، رغم أن هذه العملية، وكذلك خطة إعمار العراق كانت خططا لنهب العراق وتسويغ الاحتلال، والعمل تحت هذا الستار الديمقراطى لتمزيق لحمة المجتمع العراقى. كما أيدت مصر دستور العراق الدائم، رغم أن الاحتلال لا يضع الدساتير عادة، والدساتير الدائمة مصطلح غير معروف إلا فى مصر عام ١٩٧١ تمييزاً له عن الدساتير المؤقتة. وكان واضحاً أن الاحتلال ادعى أنه يريد إنتاج ديمقراطية دستورية لم يألفها العراق، وحرص فى الدستور «الدائم» على تمزيق العراق حتى يضمن أن النظام الجديد هو الذى سيطالب ببقاء الاحتلال، وهو ما حدث بالفعل، بسبب تناقض الموقف والمصلحة من الاحتلال.

أما علاقة الاحتلال بالحرب الأهلية، فقد أصر بعض زعماء الشيعة والأكراد على أن الاحتلال هو الضمان لمنع الحرب الأهلية، وهو الحماية لهم من المقاومة العراقية، ولكن الحقيقة هى أن اللاحتلال هو الذى هيأ العراق للحرب الأهلية تحت ستار الديمقراطية، وهذا هو أكبر انتصار للولايات المتحدة، وأكبر مكافأة لإسرائيل. ولا يجب أن نستغرب أن يربط الرئيس بوش بحزم بين الانسحاب الأمريكى والفوضى والحرب الأهلية، ولكننا نستغرب بشدة أن يعتبر الرئيس مبارك انسحاب

القوات الأمريكية المحتلة كارثة، وهى التى تذكى الحرب الأهلية، وتفجر المساجد فوق رؤوس المصلين، وترعى خطة إكمال تدمير العراق. ربما ترضى هذه الجزئية فى تصريح الرئيس مبارك الأكراد والشيعة على النحو الذى أوضحناه، لولا أن الرئيس استفز الشيعة باتهامهم بالولاء لإيران وليس للعراق، وهو اتهام على أية حال محل نظر، يقبل الصحة والخطأ. فهل صحيح أن الوجود العسكرى الأمريكى فى نظر الرئيس مبارك هو الذى منع حتى وقت قريب نشوب حرب أهلية، أم أن إشعال واشنطن وإسرائيل للحرب الأهلية فى العراق يؤدى إلى إشغال المقاومة عن ضرب قوات الاحتلال، والتفرغ للقتال بين أبناء الشعب الواحد، بزعم تمايزهم فى المذهب؟ ولو صح ما تردده واشنطن من أن الحرب الأهلية فى العراق أمر طبيعى بسبب الاختلاف بين الأكراد والشيعة والسُنة، فلماذا لا تقع حرب أهلية مدمرة فى الولايات المتحدة، وهى تجمع كل الأعراق والأديان والمشارب من جميع أنحاء العالم؟

على أية حال، أثار موقف الرئيس مبارك استغراب المثقفين الملتزمين، الذين يرون فى الاحتلال سبب مأساة العراق، وأن وهم الديمقراطية فى العراق والمنطقة قد كشفه واقع العراق، وتحالف الغرب كله ضد حماس، وهى الخيار الديمقراطى الحق للشعب الفلسطينى.

وأخيرا، نرجو أن يعلم أبناء العراق جميعاً أن شعب مصر يشعر بالآسى لما آل إليه حال العراق، ويأمل أن يدرك الجميع أن العراق العربى الديمقراطى هو طوق النجاة للجميع، وأن العراق الجديد الذى يلملم جراح المأساة قادر على تجاوز المحن ليعود العراق عضواً نافعاً فى أسرته العربية والإسلامية، والله غالب على أمره.

obeikandl.com

(١٢) هل ينهى تشكيل الحكومة الجديدة مشاكل العراق؟

تعتقد الولايات المتحدة وأطراف أخرى أن تشكيل القيادات العراقية وهى رئيس الوزراء ورئيس الدولة ورئيس البرلمان ينهى تماما متاعب العراق على أساس أن عدم وجود نظام سياسى كامل بهذا التشكيل أوجد فراغاً سواءاً فى مرافق البلاد أو فى اضطراب الأمن، فضلاً عن المشاكل الطائفية التى يعانى منها العراقيون. ويرى بعض العراقيين أن العراق يتجه بحكم تطورات الأوضاع فيه- وكلها سلبية- إلى نتيجة مخيفة، وهى الكراهية الطائفية بحيث أصبح السنى الكردى أقرب إلى العربى السنى من الشيعى العربى، وأن هذه النتيجه هى أخطر ما يواجه العراق، لأن الاحتلال مصيره إلى زوال، ولكن كراهية أبناء الوطن الواحد كل منهما للأخر لمجرد الاختلاف بينهما فى الانتماء الطائفى يجعل العراق هشاً ويقضى بالفعل على مفهوم الدولة الواحدة العراقية، لأن مفهوم الدولة يرتكز على تكوين الشعب وإرادة العيش المشترك فيه أكثر من حيازتها لإقليم واحد أو ثروات موحدة، بل إن التقسيم الطائفى يؤدى إلى فيدرالية طائفية، وتقسيم للثراوات على أساس أماكن تواجدها فى أقاليم كل طائفة، وهو أخطر ما يواجه العراق والسودان. هذا الرأى يرى فى تشكيل قيادة النظام فى العراق وتدعيم قوات الأمن والجيش لضبط الأوضاع سببا فى استقرار أحوال العراق بحيث يصبح الحديث بعد ذلك عن الاحتلال ترفا. وعلى أية حال، فإن مصير الاحتلال وفق هذه النظرية تقرره واشنطن ولا أثر لما يحدث فى العراق فى هذا القرار. هذا الرأى يفترض أن كل ما يواجه العراق هو الفراغ السياسى، فإذا تم ملء هذا الفراغ انتهت معاناة العراقيين. وهذا الرأى يغفل حقيقة هامة وهى أن العراق يعانى عدم الاستقرار أصلا بسبب الاحتلال الذى شجع الطائفية كما أتى بسببه إلى العراق كل الناقمين على الولايات المتحدة، كما أنه فى ظل الاحتلال يقوم الجيش والشرطة بعمليات فى إطار سياسات الأحتلال مما يؤدى

إلى اعتبار هذا الجيش والشرطة جزءاً من الاحتلال، لأن هذه القوات وإن كانت عراقية، إلا أنها تعمل على تنفيذ أهداف الاحتلال، حتى إذا قضت على المقاومة أصبحت هذه القوات العراقية فى قبضة قوات الاحتلال. ويبتبنى هذه النظرية بالطبع الرئيس بوش ووزير الدفاع رامسفيلد الذى زار مع كوندا ليزا رايس وزيراة الخارجية بغداد فجأة يوم ٢٠٠٦/٤/٢٦ وأعلن أن هدف الزيارة هو تهنئة الحكومة الجديدة. كذلك اعتذرت إيران عن التفاوض مع الولايات المتحدة إذا كانت المفاوضات قاصرة على قضية العراق، على أساس أن الموقف فى العراق قد أصبح من وجهة نظر طهران مستقرا بعد تشكيل الحكومة الجديدة. فإلى أى مدى يمكن القول أن تشكيل الحكم فى العراق قد أنهى بالفعل مشاكل العراق؟

لاشك أن تشكيل أجهزة الدولة قد تم على أساس طائفى وفى ظل الاحتلال، وأن الخطاب السياسى الأمريكى فى العراق قد تغير منذ تشكيل الحكم، حيث أصبح يلح على بند الطائفية فى تشكيل الحكومة، ويثير ذلك الاستغراب لأن واشنطن هى التى كرست الطائفية سعياً إلى تقسيم العراق، وقد تكون واشنطن قد أدركت بعد هذه التجربة أن تجزئة العراق سوف تؤدى إلى هزيمة كل أهدافها فى المنطقة خاصة بعد تفاقم أزمة الملف النووى الإيرانى وظهور إيران كطرف ليس فقط فى سياسات العراق وإنما فى السياسات الإقليمية بوجه عام. ويبدو أن الولايات المتحدة تركز فى هذه المرحلة على هزيمة المقاومة العراقية والتصدى للإرهاب فى العراق، لأن واشنطن وضعت على رأس أولويات الحكم الجديد فى العراق تكريس ولاء الشيعة للعراق ومحاولة قطع كل علاقة لهم مع إيران، ولهذا السبب بالذات فإن تصريح السيستانى بأن يخلص الحكم للعراق وقضاياه، ينسجم مع الخطة الأمريكية. وفى نفس الوقت تسعى الولايات المتحدة إلى تخفيف وقع الطائفية حتى يطمئن السنه وحتى تطمئن واشنطن إلى تكريس توجههم المعادى لإيران. فى نفس الوقت الذى ترضى فيه واشنطن الأكراد وتحرض أكراد إيران فى إطار خطتها لمحاصرة إيران من كل صوب فى العراق والخليج وأفغانستان وأذربجان. تؤدى هزيمة

المقاومة العراقية إلى استقرار الاحتلال فى العراق وبعدها يكون بوسع واشنطن أن تصوغ المجتمع والحكم وطرق الاستغلال بالطريقة التى تناسبها. ولايجوز أن نغفل فى سياق هذا التحليل عن كسب واشنطن وسفيرها فى بغداد لمعركة إبعاد إبـراهيم الجعفرى الموالى لإيران من مقعد رئيس الوزراء بعد مناورات مطولة، كما لايجوز أن نغفل تصريح رئيس هيئة كبار العلماء السنة الذى أدان فيه ما أسماه "المـؤامرة الأمريكية الطائفية" على العراق، بعد أن لاحظ تبدل الخطاب الـسياسى الأمريكـى الذى يركز الان على رفض الطائفية وتشجيع وحدة أبناء الشعب العراقى، وكلهـا شعارات نبيلة، ولكنها تستغل لسياسات غير نبيله.

على أية حال، يبدو أن التسويات السياسية على مستوى القيادات و الأحـزاب تهدف كلها إلى تكريس جهد العراق كله ضد المقاومـة و الإرهـاب معـاً ولكـن المقاومة تصر على الاستمرار كما أن الإرهاب هو الآخر مرتبط بوجود الاحتلال، وبين الاحتلال وكل من المقاومة والإرهاب هو الآخر مرتبط بوجود الاحـتلال، و بين الاحتلال وكل من المقاومة والإرهاب يتم توظيف أبناء العراق فـي الجـيش والشرطة بحجة جلب الأمن والاستقرار.

إننا نؤيد تصدي الجيش والشرطة للإرهاب الذي يستهدف المـدنيين العـراقين ومؤسسات المجتمع والخارجين عن القانون، ولكننا نعتبر أن استغلال حاجة أبنـاء الشعب العراقى إلى العمل وتوظيفه ضد شريحة من إخوانـه لخدمـة المـشروع الاستعماري هو طائفة جديدة من جرائم الاحتلال. إن الشعب العراقي بحاجة إلـى الحرية والاستقلال واستغلال ثرواته الطبيعية لصالحه، وإعادة العراق الجريح إلى صدارة السياسات العربية والاسلامية، فهل يحقق الحكم في ظل الاحتلال وسياساته هذه الأهداف؟ هذا ما تحيطه الشكوك و الأوهام. وقد لوحظ أن واشنطن شددت على إلغاء الميليشيات وطلب رئيس الوزراء المكلف ذلك من جميع القوى السياسية، كما طالب السيستاني والمالكي بدمج هذه الميليشيات في الجيش العراقي الجديد. لم تجد الدعوة أذنا صاغية وقوبلت بالصمت، غيرأن جلال الطالباني رئـيس الجمهوريـة

الكردي أكد أن البيشمرجا ليست ميليشيا وإنما هى قوات نظامية قديمة مهمتها حماية الأكراد والتصدي للحشود التركية والإيرانية على الحدود الشمالية ولم تعلق واشنطن على ذلك. هذا المشهد يشير إلى أن الميليشيات قد ارتبطت بالتوجهات الطائفية بعد انهيار الأمن القومي العراقي وأصبح لكل طائفة رؤي ومصالح وأمن خاص بها، وقد تستخدم هذه الميليشيات في الحروب الطائفية المعروفة بالحرب الأهلية. وهذه الحقائق تشير بدورها إلى أن تشكيل الحكم في العراق لم يقدم حلاً لمشاكل العراق، بل بالعكس أنشأ تناقضاً بين قيادات الأحزاب وقواعدها من ناحية، ووسع الهوة بين الطوائف، وكرس القسمة الطائفية القائمة على المحاصصة، مما يسهل إنشاء النظام الفيدرالي الطائفي وليس الإقليمي، وهو ما نص عليه الدستور الدائم، بينما الاحتلال يسعى للبقاء لرعاية هذا التمزيق وتعزيزه.

obeikandl.com